شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠١٦

الشبابُ وآفاقُ التنمية الإنسانيّة في واقعٍ متغيِّر

ملخص تنفيذي

حقوق الطبع© 2016

محفوظة للمكتب الإقليمي للدول العربية،
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UN Plaza, New York, New York, 10017, USA 1

للاطلاع على التقرير بكامله، يرجى زيارة الموقع: www.undp.org/rbas أو www.arab-hdr.org

جميع حقوق الطبع محفوظة، ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأية وسيلة، إلكترونية كانت أو آلية، أو بالنسخ الضوئي أو بالتسجيل، أو بأي وسيلة أخرى، دون الحصول على إذن مسبق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ المكتب الإقليمي للدول العربية

FSC
www.fsc.org
MIX
From responsible sources
FSC® C122886

تصميم الغلاف: امباكت ب ب د او، بيروت، لبنان (Impact BBDO)
التصميم الداخلي والإخراج الفني: برولانس، بيروت، لبنان (Prolance FZC)

طبع في لبنان على ورق خالٍ من الكلورين وباستعمال حبر ذي أساس نباتي مصنّع باتباع تقنيات غير ضارة بالبيئة

إن التحليلات والتوصيات بشأن السياسات الواردة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو مجلسه التنفيذي أو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فالتقرير منشور مستقل، صادر بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وهو ثمرة جهد تعاوني بذله فريق من الاستشاريين والمستشارين البارزين وفريق تقرير التنمية الإنسانية العربية المكلف من قبل المكتب الإقليمي للدول العربية.

تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016

الشبابُ وآفاقُ التنمية الإنسانيّة في واقعٍ متغيِّر

ملخَّص تنفيذي

صادر عن
برنامج الأمم
المتحدة الإنمائي

المكتب الإقليمي
للدول العربية

50 عام

UNDP

أمم صامدة. شعوب متمكنة.

تصدير

في العام الماضي، اعتمد زعماءُ العالم «خطةَ التنمية المستدامة لعام 2030» كرُؤيةٍ لتحويل مسار التنمية للسنوات الخمسَ عشرةَ القادمة لبناء مستقبلٍ أكثر سلامًا وازدهارًا واستدامةً وشمولًا. وتُؤكِّد الخطةُ أنّ الشّابّاتِ والشبّانَ هم عواملُ حاسمةٌ للتغيير، ودورهم مِحوَريّ لتحقيق التنمية المستدامة.

يُعبِّر عن هذا التأكيد بقوّةٍ **تقريرُ التنمية الإنسانية العربية للعام 2016: الشبابُ وآفاقُ التنمية في واقعٍ متغيِّر** الذي يتزامن نشرُه مع شروع البلدان بجِدّةٍ في إعداد خُططَها لتنفيذ "خطة 2030"؛ إذ يدعو الدُّولَ العربية إلى الاستثمار في شبابِها، وتمكينِهم من الانخراط في عمليّات التنمية. كأوْلويةٌ حاسمةٌ وملِحَّة في حد ذاتها، وشرطٌ أساسي لتحقيق تقدُّمٍ ملموسٍ ومستدام في التنمية والاستقرار للمنطقة بأسْرها.

يُقدِّم التقريرُ حُجَّتَين رئيسيَّتَين للاستثمار في الشبابِ في المنطقة:
الأُولى، أنّ ما يقارب ثلثَ سكّان المنطقة هم من الشباب في أعمار 15–29 سنة، وهناك ثُلثٌ آخر يَقلُّ عمرُهم عن 15 عامًا، وهو ما يضمن استمرار هذا 'الزخْمُ السكّاني' إلى العقدَين القادمَين على أقلّ تقدير، ويُوفِّر فرصةً تاريخية يتحتّم على البلدان العربية اغتنامُها.

ثانيًا، يُؤكِّد التقريرُ على أنّ موجةَ الاحتجاجات التي اجتاحت عددًا من البلدان العربية منذ العام 2011، وكان الشبابُ في طليعتها، قد أفضت إلى تحولاتٍ كبيرة عبرَ المنطقة كلِّها. فشهدت بعضُ البلدان وضع دساتيرَ وطنيةً جديدة، وإجراءَ انتخاباتٍ حرّة ونزيهة، وتوسيعَ نطاق المشاركة العامّة لمجموعاتٍ كانت مستبعَدةً في السابق. لكنْ في بلدان أُخرى، واجهت التوازنات الحاكمة التي طالما حافظت على الاستقرار تحدّياتٍ خطِرة أسفرت عن نزاعات استطالَ أمدُ العديد منها. ويُشدِّد هذا التقريرُ على أنّ تمكينَ الشباب وإشراكَهم في هذا المنعطف الهامّ من تاريخ المنطقة أمران حيَويّانِ لوضْع أُسُسٍ جديدة وأكثرَ استدامةً للاستقرار.

يستكشف التقريرُ التحدِّياتِ العديدةَ التي لا يزال الشبابُ في المنطقة العربية يُواجهونها، حيثُ ما زال كثيرون منهم يتلقَّون تعليمًا لا يَعكس احتياجات سوق العمل؛ فيما أعدادٌ كبيرةٌ منهم، ولا سيَّما من الشابات، عاطلةٌ عن العمل ومستبعَدةٌ من الاقتصاد الرسمي. ومن دون موْرد رزْقٍ، يَجد الشبابُ صعوبة كبيرة في تحقِّيق تطلّعاتِهم المشروعةَ في الزواج والحصول على سكنٍ ملائم لتأسيسَ بيوتهم وأُسَرهم المستقلّة. والخطرُ هنا أن هؤلاء الشباب يقعون فرائس للإحباطَ، والشعورَ بالعجز، والاغتراب، والتبَعية، بدلًا من أن ينفقوا شبابهم في استكشاف الفرص المتاحة واستشرافِ آفاق المستقبل.

ومن البَديهيّ أنّ الشبابَ في أنحاء المنطقة العربية تأثّروا على نحوٍ خطير بالأزمات حديثةِ العهد التي ألمت بالمنطقة؛ إذ جُرِف العديدُ منهم إلى الخطوط الأمامية لصراعاتٍ لم يبدأوها. فمات الكثيرون، وفقَدت أعداد أكبر منهم مقربون أعزاء من أفرادَ أُسرهم وأصدقائهم، فضلاً عن موارد رزقهم، ومعها فرصهم وآمالهم في المستقبل. وفي مواجهة تحدِّياتٍ كهذه، انْضمّ بعضُهم إلى جماعاتٍ متطرِّفة.

اِستجابةً إلى هذه التحدّيات، يدعو التقريرُ إلى تمكين الشباب من منظور التنميةِ الإنسانية الذي يُحدِّد هدفَ التنمية بأنه توسيعُ للخِيارات والحرّيات المتاحة للناس كَي يَعيشوا حياتهم كما يبتغونها ويُثمِّنونها.

يقتضي تمكينُ الشباب تعزيزَ قدراتهم، وهم ما يستوجب تحسينُ منظومات الخدمات الأساسية، وخصوصًا في مجالي التعليم والصحة. كما يتعيَّن توسيعُ نطاق الفرص المتاحة للشباب – من خلال اقتصاداتٍ تُولِّد عملًا لائقًا وتُشجّع ريادةَ الأعمال، وبيئاتٍ سياسية تُشجِّع حرّيةَ التعبير والمشاركةَ الفاعلة، ونُظُمٍ اجتماعية تُعزِّز المساواةَ وتعمل ضدَّ كلّ أنواع التمييز.

في العام 2030، سوف تنظر الدُّولُ العربية إلى الوراء لتقييم ما أنجزتْه خلال الأعوام الخمسةَ عشرَ لأهداف

التنمية المستدامة للوفاء بوعد تحقيق السلام والازدهار والتنمية المستدامة للأجيال القادمة. ونرجو أن يَحثّ هذا التقريرُ صانِعي القرار، والمَعنيّين الآخرين الرئيسيّين، والشبابَ أنفسَهم في المنطقة العربية، على ضمان مشاركةٍ أكبرَ للشباب في التنمية. فمن دون مثْل هذه المشاركة، سيَصعب تأمينُ التَقدّم، وضمانُ التنميةِ المستدامة.

إنّ برنامجَ الأمم المتحدةِ الإنمائيَّ ملتزمٌ بدَعم وتيسيرِ تقدُّم منطقة الدُّول العربية نحو مستقبلٍ أكثرَ استقرارًا وازدهارًا. ولَسوف نظلّ نعمل في سبيل ذلك على نحوٍ وثيق مع شركائنا في كلّ الدُّول العربية، والهيئاتِ الإقليمية ودونَ الإقليمية، ووكالاتِ الأمم المتحدة الشقيقة، والشركاءِ الدَّوليين الآخَرين. ونتطلَّع قُدُمًا إلى المناقشات التي نأمل أن يُثيرها هذا التقرير، وإلى دعم ما تتمخّض عنه هذه المناقشات من توصياتٍ ابتكاريّةٍ وعمَليّة.

هيلين كْلارك،
مديرةُ برنامجِ الأمم المتحدة الإنمائي

تقديم

يأتي صدورُ هذا التقرير بعد مرور خمسِ سنواتٍ على أحداث العام 2011، أو ما اصطُلِح على تسميته بالربيع العربي؛ وهي فترةٌ شهدت جدلًا واسعًا حول ما حدَث من تحوّلات، وبخاصةٍ حول علاقة الشباب بها. فقد اعتبر بعضُهم دورَ الشباب في عمليات التحوّل بارقةَ أملٍ لنهضةٍ جديدة تقود المنطقةَ نحو مستقبلٍ أفضل، بينما اعتبره آخرون تمرُّدًا يَجرّ المنطقةَ إلى فوضَى تُعرِّض مستقبلَها للخطر.

هذا التباعدُ الزمني بين موعد صدور التقرير عام 2016، وأحداثِ العام 2011 التي حفزت اختيارَ قضية الشباب في المنطقة العربية كموضوعه الرئيسيّ، وَقَى تناوُلاتِه البحثيةَ وتحليلاتِه من الوقوع فريسةَ صخَبٍ فكري وردودِ أفعالٍ انفعالية عادةً ما تُصاحب لحظاتِ التغيير الفارقة، مثلِ التي بدأت في العام 2011. وسمح هذا البعدُ بمساحةٍ هادئة لقراءة نبْض الشارع ورصْد سلسلة تطورات الأحداث، ومن ثمَّ لتحليل الأسباب والنتائج؛ وبخاصةٍ في ما يتعلّق بسُبل تعامُل الدوائر الرسمية مع موجة التغيير وردودِ فعْلها تجاهَها، وفي الوقت ذاته باستمرار الجهود الشعبية الساعيةِ إلى البحث عن فرصٍ للتغيير والراميةِ إلى تكوينِ مستقبلٍ أفضل.

أعادت أحداثُ العام 2011 في المنطقة العربية إلى بؤرة الاهتمامِ الدورَ المحوَري للشباب (إناثًا وذكورًا) في المجتمع، إذ ربط الكثيرُ من المحللين بين موجة الاحتجاج التي كان في طليعتها جيلُ الشباب وبين تحوُّلاتٍ مهمّةٍ غيَّرت – ولا تزال تُغيِّر – بعضَ أهمّ الركائز السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عددٍ من بلدان المنطقة العربية.

يسعى تقريرُ التنمية الإنسانية العربية للعام 2016: "الشبابُ وآفاق التنمية في واقع متغيِّر"، إلى تقديم مساهمةٍ متوازنة يتوجّه بها إلى كلّ الأطراف الفاعلة المعنيةِ بقضايا الشباب في البلدان العربية، ليُحفِّز ويُوسِّع دائرةَ الحوار الجادِّ بينها حول أنجع السُّبل لتعزيز دور الشباب في مستقبل التنمية الإنسانية في المنطقة. ويسعى أيضًا إلى تشجيع انخراط الشباب أنفسِهم في هذا النقاش مع كلّ الجهات الأُخرى، على أرضيّةِ ما يطرحه من قضايا.

مستقبلُ التنمية في المنطقة العربية يعتمد على تمكين شبابها

يُشدِّد التقريرُ على أنَّ الشبابَ في المنطقة العربية لا يُمثِّلون مشكلةً لعملية التنمية أو عبئًا عليها، وإنّما هم موردٌ أساسي لحل مشاكل التنمية في هذه المنطقة. ويَخلُص إلى أنَّ في وُسْع البلدان العربية تحقيقَ طفرةٍ تنمَويةٍ هائلة، وضمانَ استقرارٍ مستدامٍ، إذا وضعت على رأس أوْلويّاتها العاجلة تمكينَ شبابها والاعتمادَ عليهم لدفْع عجلة العملية التنمَوية.

بناءً على هذه المقاربة، يدعو التقريرُ البلدانَ العربية إلى تبنّي نموذجٍ تنمَويٍّ جديد يَرتكز على تعزيز قدرات الشباب، وتحريرِ طاقاتهم، وتوسيعِ الفرص المتاحة لهم؛ بما يَفسح المجالَ أمامهم لممارسة حريةٍ أكبرَ في تشكيل مستقبلهم، ومن ثمَّ للمساهمة الفاعلة في تنمية مجتمعاتهم وبلدانِهم.

للأعداد أهمّيةٌ كبرى

تُشير أحدثُ الإحصائيّات إلى أنَّ أعمارَ ثُلُثَي سكّان المنطقة العربية اليوم تَقِلّ عن 30 عامًا، نصفُهم في الشريحة العُمرية 15–29 سنة. وهؤلاءِ هم الذين يعتبرهم التقريرُ شبابًا، ويُقدَّر عددُهم بأكثرَ من مئة مليون.

هذه الكتلةُ السكّانية غيرُ المسبوقة في تاريخ المنطقة من شبابٍ في أهمّ سنوات القدرة على العمل والعطاء تُكوِّن طاقةً هائلة، قادرةً على دفع عجلة التقدّم الاقتصاديّ والاجتماعي إذا أُتيحَت لها الفرصة. ويُبيِّن التقريرُ أنّ هذه النافذةَ الديمغرافية تُمثِّل فرصةً حقيقية على مدى العقدَين القادمين، يتعيَّن على المنطقة اغتنامُها بشكلٍ عاجل.

عدمُ تمكين الشباب يَزرع بذورَ عدم الاستقرار

يُنبِّه التقريرُ إلى أنَّ جيلَ شباب اليومَ أكثرُ تعليمًا ونشاطًا وارتباطًا بالعالم الخارجي، ما ينعكس على مستوى وعْيهم بواقعهم وتطلّعاتهم إلى مستقبلٍ أفضل. إلا أنّ وعيَ الشباب بقدراتهم وحقوقهم يصطدم بواقعٍ يُهمِّشهم ويَسدّ في أوجُههم قنواتِ التعبير عن الرأي، والمشاركةِ الفاعلة، وكسْبِ العيش؛ ما قد يتسبَّب في دفعهم إلى التحول من طاقةٍ هائلة للبناء إلى قوةٍ كاسحة للهدم.

وقد أثبتت أحداثُ 2011 وما تلاها قدرةَ الشباب على المبادرة بالفعل وعلى تحفيز التغيير، وأظهرت وعيَهم بما تطرحه الأوضاعُ العامةُ القائمة من تحدّياتٍ خطيرة للتنمية وقدرتَهم

على التعبير عن عدم رضا المجتمع ككُلٍّ عنها وعن مطالبه بتغييرها؛ كما كشفت عن عمق التهميش الذي يعاني منه الشبابُ، وعن عدم امتلاكهم أدواتِ العمل السياسيّ المنظَّم التي يُمكنها ضمانُ سلْمية التغيير واستدامتِه. وأثبتت هذه الأحداثُ أنَّ حصرَ الاستجابة لمطالب التغيير بالتعامل الأمني دون التصدي لمعالجة أسبابها يُحقِّق استقرارًا موَقّتًا يؤجِّل دوراتِ الاحتجاج لكنّه لا يُقلِّل من فرص تكرارها؛ لا بل قد يؤدّي إلى تراكُمها، لتعود إلى الظهور بأشكالٍ أكثرَ عنفًا.

تعزيزُ القدرات وتوسيعُ الفرص: ثنائيةُ تمكين الشباب

عمليًّا، يستوجِب تمكينُ الشباب إدخالَ تغييراتٍ جذرية في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتسبّب في إقصائهم. وينبغي لتلك التغييرات أن تُوسِّع فرصَ مشاركة الشباب وانخراطِهم في المجال السياسي الرسمي؛ وأن تنشِّط اقتصادًا كليًّا قادرًا على إنتاج فرص العمل اللائق للشباب وتعزيزِ قدراتهم على ريادة الأعمال، وأن يُرسِّخ في المنظومة الاجتماعية أُسسَ العدالة والمساواة وتكافؤِ الفرص، ويتصدّى لكلّ الممارسات التمييزية على أساس الهُوِية أو العقيدة أو النوعِ الاجتماعي.

من ناحيةٍ أُخرى، يستوجِب التمكينُ استثماراتٍ جدّيةً في تحسين أنظمة الخدمات الأساسية المرتبطة بتعزيز قدرات الشباب، وبخاصةٍ التعليمُ والصحة والخدماتُ الاجتماعية الأُخرى.

وفي المنطقة العربية التي تشهد تصاعدًا غيرَ مسبوق لصراعاتٍ تُقوِّض مكتسباتِ التنمية، لا بل تعكس مسارها في بعض الأحيان ، يجب أن تتجذّر جهودُ التمكين في سعيٍ جادٍّ وحثيث لإحلال الأمن والسلم والاستقرارِ المجتمعي، وضمانِ شمول هذا السعي الشبابَ كفاعِلين أساسيين.

ثلاثةُ مستوياتٍ للإصلاح

يستدعي تمكينُ الشباب إصلاحاتٍ على ثلاثة مستوياتٍ من العمل؛ يرتبط أوّلُها بالسياسات الناظمة للعقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها وهيكلةِ الاقتصاد الكُلّي لضمان الشمول الكامل وتوسيعِ الفرص المتاحة للجميع، بمَن فيهم الشباب، بعدالةٍ ودونِ تمييز.

ويُركِّز المستوى الثاني على السياسات القطاعية، ولا سيّما في مجالات التعليم والصحة والتوظيف، لضمان تَوفُّر وَجودةِ الخدمات التي من شأنها تعزيزُ قدرات الشباب، ومن ثمَّ لتوسيع نطاق حرّيتهم في الاختيار.

أخيرًا، يتناول المستوى الثالثُ السياساتِ الوطنية المعنيةَ مباشرةً بالشباب. وينبغي لهذه السياسات تجاوُزُ نهج إيجاد الحلول لـ'مشاكل الشباب' الذي عادةً ما يكون جزئيًّا وقصيرَ المدى، وأحيانًا صُوَريًّا وغيرَ مُجدٍ، لتتعامل بفاعليةٍ مع المستويَين الأوّلين؛ لتضمن مشاركةً شبابيّةً أوسعَ في وضع السياسات العامة، ومراقبةِ تخصيص الموازنات، وتعزيزِ التنسيق بين الجهات المعنيةِ كافّةً، ومتابعةِ التنفيذ والتقدّم نحو إنجاز الأولَويات.

جيلٌ جديد من تقارير التنمية الإنسانية العربية

نسعى عبرَ هذه النسخة من التقرير إلى إتاحة الفرصة أمام اختبار وسائلَ جديدةٍ لتعزيز الحوار العام حول التنمية الإنسانية في المنطقة العربية، خصوصًا بين فئتَي الجمهور الرئيسيتَين اللّتين يُعنى بهما التقرير، وتضمّ أُولاها المسؤولين وصانعي القرار المعنيين بالشباب، بينما تشمل الثانيةُ الشبابَ أنفسَهم.

لصانعي القرار، وللمرة الأولى، تعمّدنا أن يقتصر الإصدارُ الورَقي للتقرير على الموجز التنفيذي، وفيه استخلصنا من زخم المعلومات الكبير الذي تفيض به فصولُ التقرير أهمَّ الأطروحات والرسائل. وقد حرصنا على إخراجه في صورة 'ورقة سياسات' تتعدّى السردَ الوصفي الذي يُلخِّص فصول التقرير، ليُركِّز على أهم خيارات العمل المتاحة وسُبلِ الفعل المقترحة؛ آملين ألّا يقف أثرُ التقرير عند حدود الحوار الجادّ بين المسؤولين المعنيّين بالشباب، وأن تَحفز مقترحاتُه خطواتٍ عمليةً يتّخذها هؤلاءِ المسؤولونَ على أرض الواقع.

وتمشّيًا مع الأنماط المستحدَثة التي يتزايد الاعتمادُ عليها في تناول المعلومات، وبخاصة لدى الشباب– الفئة الأساسية الثانية – حرَصْنا على أن يكون الإصدارُ الرقميّ للتقرير على موقعنا الإلكتروني الإصدارَ الرئيسيّ. وإلى جانب إتاحة النسخة الرقمية لفصول التقرير بالكامل كالمعتاد، أوْلَينا اهتمامًا خاصًّا لتدعيم محتواها بأدواتٍ وخَواصَّ تفاعُليةٍ وسُبلٍ تصويرية لعرض المعلومات؛ بما يُسهم في توسيع دائرة النقاش ويُفسح قدرًا أرحبَ من الحوار والمشاركة بالأفكار، وبخاصةٍ من قِبَل الشباب. وعملنا أيضًا على إتاحة النسخة الرقمية للتقرير من خلال تطبيقٍ تفاعُلي للهواتف الذكية يُوسِّع نطاقَ تداوُله والتعاطي معه. وأملُنا أن يُسهم ذلك في توسيع مشاركة الشباب الفعّالة مع كل الجهات المعنيةِ الأُخرى في مناقشة قضاياه وتوضيح أرائه، ومن ثمَّ الانخراطِ في تنفيذها.

صوفي دو كاين
مديرة المكتب الإقليمي للدول العربية بالإنابة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المشاركون في إعداد التقرير

المجلس الاستشاري

أحمد الهنداوي، أسيل العوضي، أيمن الصياد، تركي الدخيل، ربيع نصر، رفيعة غباش، ريا الحسن، زهراء لنقي، عبد الوهاب الأفندى، عز الدين الأصبحي، علي فخرو، عمر الرزاز، ماجد عثمان، هيباق عثمان، يونس السكوري

المجلس الاستشاري من الشباب

أحمد القناوي، أحمد محمد الأمين آدم عمر، آدم عبد الرحمن عمر، أسامة العيسى، أسماء الجمالي، أسماء بن عبد العزيز، أسماء سمير، إلهام هاشي، أماني الطوخي، أمل الفاتح، أوس ألراوي، أولغة التوم، أيمن دندش، آيه عبدالله، باسم داود، بثينه العبدولي، بدر زماعرة، بلال محجوبي، بلبجاوي بسمة، تالان جلال احمد، تقى البدور، جبريل محمد، جمال الدين عوقه، حسن الكضيب العبودي، حسن طبيخ، حسين احمد الاسكافي، حسين كرار، خالد دوي، خلود الكعبي، خليل بامطرف، خنسا الحج، خولة مغار، دانا أبو اللبن، دهام الشمري، دهام عتيق دهام، ديمة خرابشي، رابعة الهاجرى، رحاب عبدالله، رند جار الله، روى الحموي، زهراء عبدالله عوض، زهراء فارس، زين الأسمر، سالم الريامي، سامر عزام الأسود، سعد الدوسرى، سعدية جبون، سمية عثمان، سمية متولى السيد، سميرة أحمد، سندريلا الحمصي، سوسن غربي، شيخة المسماري، صفوان شتوان، صفيه العجلان، طراد باهبري، ظافر حسن، عبد الرحمان أدن أحمد، عبد الرحمن عبد الرزاق، عبد القادر حمدى بوغراره، عدنان الدلحي، عمر بشير، غاده المتوكل، غازي أحمد، غنوة زعني، غيث الغفاري، فاتن الولي، فاطمه على حسين، فرح العيسى، قيس بن سالم المقرشي، كريمة غانم، لطيفة الخليفة، لمى الغالب، ماجد فؤاد السمنى، ماجد نجاتي مروح حسين، مازن القاضي، محمد ادهم ابو سمره، محمد أزرق، محمد العمدوني، محمد المعتصم محمود، محمد حسن محمود، محمد حمودة، محمد حوزيفة شمة، محمد فايز عليان، مراد خوالده، مرام القصاب، مروان أريم، مروه التميمي، مروى باعباد، مشعل القاضب، مصطفى مهني، معتز النور صالح، منال حروش، منى الروح الجليل، مهدي ناصح، ندى بدير، نور هاشم، نوره العوهلي، هاجر الهنيد، هديل ابوصوفه، هيام عصام الدين، وجدان الكعبي، يسرا المقت، يمامه فاروق شاكر، ينيس بودة، يوسف زدام

الفريقُ المركزي

ابراهيم بودربات، اسحاق ديوان، الكسندرا عيراني، جاد شعبان، جورجينا مانوك، دانييل ايغيل، ريما عفيفي، فرانسواز دو بل–اير، فيليب فارغيز، ميلاني كاميت، نادر قباني، نادية العلي، نسرين سلطي، نورا كامل

مُعِدُّو الأوراق الخلْفية

إيزابيل مارلر، جورج فهمي، جولي دو جونغ، دجافاد صالحي–اصفهاني، ربى محيسن، ريان ماجد، زكي محشي، زهرا العلي، زينة زعتري، طارق أكين، العربي صديقي، عمر ديواشي، عمر عاشور، فيليب كامبانتي، محمد العجاتي، محمد علي مرواني، منصور معدل، يوسف داوود

فريقُ القرّاء

إبراهيم عوض، أماني جمال، راجي أسعد، زافيريس تزاناتوس، زهير جمال، سلطان بركات، شيرين شوقي، فارس بريزات

الترجمة

النص العربي: غسان غصن
النص الإنجليزي: سميرة قعوار

التحرير

تحرير النص العربي: غسان غصن، طوني عطاالله، زينب نجم

تحرير النص الإنجليزي: روبرت زيمرمان، ريما رنتيسي، مارك بندر
كوميونيكايشنز ديفيلوبمنت إينكوربورايتد
(Communications Development Incorporated)

التصميم

الغلاف
إمباكت ب ب د أو (Impact BBDO)
التصميم الفني للتقرير
برولانس (Prolance FZC)
انفوغرافيكس
داني وازن

برنامجُ الأمم المتحدة الإنمائي / فريقُ المكتب الإقليمي للدول العربية

سيما بحوث (المدير الإقليمي، 2012–2016)، مراد وهبه (نائب المدير الإقليمي، 2013–2015)، صوفي دو كاين (المدير الإقليمي بالإنابة)، عادل عبد اللطيف (منسق التقرير)، أركان السبلاني، داني وازن، سماح حمود، طارق عبد الهادي، فرح شقير، مايا أبي زيد، مايا بيضون، مايا مرسي (2014–2015)، نعمان الصياد، ياسر نجم، ماضي موسى

المحتويات

تصدير	2
تقديم	4
المشاركون في إعداد التقرير	6
ملخَّصُ التقرير	
1. مقدِّمة	10
2. أحداثُ العام 2011 وما بعدَها من منظور التنمية الإنسانيّة	14
3. ديناميات عدم تمكين الشباب في المنطقة العربية	17
1.3 ندرةُ فرص العمل اللائق	17
2.3 ضعفُ المشاركة السياسية	20
3.3 انخفاضُ جودة الخدمات العامة في مجالَي التعليم والصحة	21
4.3 سوءُ إدارة التنوع في المجتمع	21
5.3 انتشارُ مفاهيمَ وممارساتٍ موروثة تُعيق المساواةَ بين الجنسين	23
6.3 صراعاتٌ مطوَّلة تُقوِّض مكتسَباتِ التنمية	26
4. الدِّينُ والهُوِيّةُ والتطرُّف العنيف	27
5. مكتسَباتُ التنميةِ الإنسانيّة في مرمى النيران	29
6. نحوَ نموذجٍ تنمَويٍّ جديد وجديرٍ بالشباب في المنطقة العربية	32
الهوامش	38
الأوراق الخلفية	39
المصادر والمراجع	40

الإطارات

الإطار 1: تعريفُ «الشباب»	10
الإطار 2: التطوراتُ الديمغرافية في المنطقة العربية	12
الإطار 3: السياساتُ والاستراتيجياتُ الوطنية للشباب في المنطقة العربية	12
الإطار 4: الفسادُ: مسمارٌ خفيّ في نعَش التنمية في المنطقة العربية	16
الإطار 5: جودةُ التعليم في البلدان العربية	21
الإطار 6: أثرُ الحروب والصراعات المسلحة على الشابّات	23
الإطار 7: موقفُ الشباب في المنطقة العربية من التطرُّف العنيف	29
الإطار 8: أثرُ الحروب والصراعات المسلحة على البلدان العربية	30
الإطار 9: العلاقةُ بين التكامل الاقتصادي والتنميةِ الإنسانية في المنطقة العربية	34
الإطار 10: إعلانُ مراكش حول «حقوق الأقليات الدِّينية في العالم الإسلامي»	35

الأشكال

الشكل 1: الشباب في المنطقة العربية: فرصة ديمغرافية يجب اغتنامها	11
الشكل 2: نمطُ الاحتجاجاتِ العلنيّة في بلدان شمال أفريقيا 1996–2011	14
الشكل 3: معدّلُ النمو السنويّ في «مؤشّر التنمية البشريّة»، 1980–2013	15
الشكل 4: وجهة نظر الشباب في المنطقة العربية: أهم التحديات	18
الشكل 5: بطالة الشباب في المنطقة العربية: احدى أكبر التحديات	19
الشكل 6: تشابكُ أسعار النفط ونموِّ الناتج المحليِّ الاجماليّ على المستوى الإقليميّ	20
الشكل 7: المشاركة السياسية للشباب في المنطقة العربية: أصوات خارج صناديق الاقتراع	22
الشكل 8: النزاعات وكلفتها في المنطقة العربية	24
الشكل 9: ملامحُ مقترحةٌ لنموذجٍ تنمَويٍّ جديد جدير بالشباب	33
الشكل 10: وجهة نظر الشباب في المنطقة العربية: أولويات البلدان العربية في مسح «العالم الذي نريد»	36

الجداول

الجدول 1: الدِّينُ جزءٌ مهمٌ من الحياة اليومية (نسبةٌ مئوية ممّن أجابوا نعم)	28

1. مقدِّمة

قدّمت سلسلةُ تقارير التنمية الإنسانيّة العربيّة، منذ إطلاقها في العام 2002، وصفًا دقيقًا وصريحًا لدينامياتِ التنمية الإنسانيّة في المنطقة العربيّة؛ فاجتهدت لكشف التحدّيات التي تعترضها، وعملت على تحليل الاتجاهات الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة التي تؤثّر فيها، وأسهمت في توجيه المناقشات بشأن قضايا حاسمة للنهوض بها.

يسعى هذا التقريرُ السادس في السلسة إلى توفير مساحةٍ مشتركة للحوار حول مستقبل التنمية في المنطقة بالنظر إلى وضع الشباب ودورهم (الإطار 1) باعتبارهم قضيةً محوَرية في هذا الوقت بالذات. وتنطلق فصولُ التقرير الثمانيةُ من قراءةٍ معمّقةٍ ومتأنّية في خلفيات أحداث العام 2011 وعواقِبها المستمرّة على امتداد المنطقة من منظور التنمية الإنسانية؛ وتنتهي إلى اقتراح اتجاهاتٍ استراتيجية تقوم على تمكين الشباب، وتدعو إلى صياغة نموذجٍ تنمَويّ جديد، جديرٍ بهم وقادرٍ على تحقيق التغيير الإيجابي المنشود.

على مدى السنوات الخمسين الماضية، كانت معدّلاتُ النموّ السكّانيّ في المنطقة العربية من بين الأعلى في العالم (الشكل 1)، ما وضع، وما زال، ضغوطًا هائلةً على المجتمعات، وشكّل عبئًا ثقيلًا على مؤسسات الدولة والبنْى التحتيّةِ الأساسية. وبدأت هذه الموجةُ الدّيمغرافيّةُ الهائلة تنحسر بعد أن بلغت ذروتَها في ستّينيّات وسبعينيّات القرن الماضي (الإطار 2)، لكنّ تأثيراتِها لا تزال تتردّد عبرَ البنْية السكّانية في المنطقة، وإنْ بدرجاتٍ متفاوتة بين بلدانها، حيث ما زال نحوُ 60 في المئة من السكّان تحت سنّ الثلاثين عامًا!

في هذا السياق، يُعَدُّ الشباب، كمجموعةٍ ديمغرافية، تحدّيًا ملِحًّا، إذ تتخطّى أعدادُهم عتبةَ 105 ملايين شخصٍ، أي ما يُقارب ثُلثَ عدد السكّان، وهي أعلى نسبةٍ في تاريخ المنطقة. في الوقت ذاته، يُمثّل هؤلاءِ الشبابُ فرصةً غيرَ مسبوقةٍ لأنهم، وبفضل استثمار البلدان العربية في التنمية على مدى عقود، أكثرُ تعليمًا وصحّةً واتصالًا بالعالم من الأجيال السابقة.

لا ترتبط أهميةُ الكتلة السكّانية الشبابية بكبرِ حجمها فحسْب، بل أيضًا بمَكنون طاقتها على العمل والعطاء. فارتفاعُ عدد السكّان المُنتجين مقارنةً بأعداد المُعالين يُشكّل ميزةً هامّة تساعد على الدفع بعجلة النموّ الاقتصادي، محقِّقةً ما يُعرف بـ«العائد الديمغرافي». فاتجاهُ النافذة الديمُغرافية الحاليّة إلى التضاؤل التدريجي دون الاستثمار في الشباب، سيُضيّع فرصةً قد لا تتكرّر في المنطقة العربية للنهوض بالتنمية التي يُعاني من تباطؤها الجميع، وبخاصّةٍ جيلُ الشباب.

الإطار 1

تعريفُ «الشباب»

يمكن وصفُ «الشباب» عمومًا بأنه المرحلةُ العُمرية التي يتحوّل خلالها شخصٌ من حال الاعتماد (الطفولة) إلى حال الاستقلالية (البُلوغ). ولأغراضٍ إحصائية، تُعرّف الأممُ المتّحدة هذه المرحلةَ بأنّها الفترةُ التي يتراوح فيها عمرُ الإنسان بين 15 و24 عامًا. لكنّ هذا التقريرَ يعتمد مرحلةً أوسعَ لتعريف «الشباب» تمتدّ من 15 إلى 29 عامًا، ليَعكس بذلك طولَ مرحلة التحوّل التي يختبرها معظمُ الشبّان والشابّات في المنطقة العربية، نظرًا إلى غياب تعريفٍ موحَّد بين بلدانها في هذا المجال.

على أيّ حال، لا يُكوِّن الشبابُ مجموعةً متجانسة؛ إذ تتباين أوضاعُهم على نطاقٍ واسع داخل البلدان وفي ما بينها. لكنْ رُغمَ هذه التبايُنات، يُمكن أن يُوفِّر التحليلُ الإقليمي فهمًا أوسعَ لمَلامح تنمية الشباب في معرض البحث بموضوع التنمية الإنسانية. ويَقصد هذا التقريرُ بمصطلح «الشباب» الذكورَ والإناثَ معًا، ويلجأ عند الحاجة إلى استخدام تعبير «الشبّان» للتدليل على الذكور، وتعبير «الشابّات» للتدليل على الإناث.

المصدر: فريقُ التقرير.

الشكل 1

الشباب في المنطقة العربية: فرصة ديمغرافية يجب اغتنامها

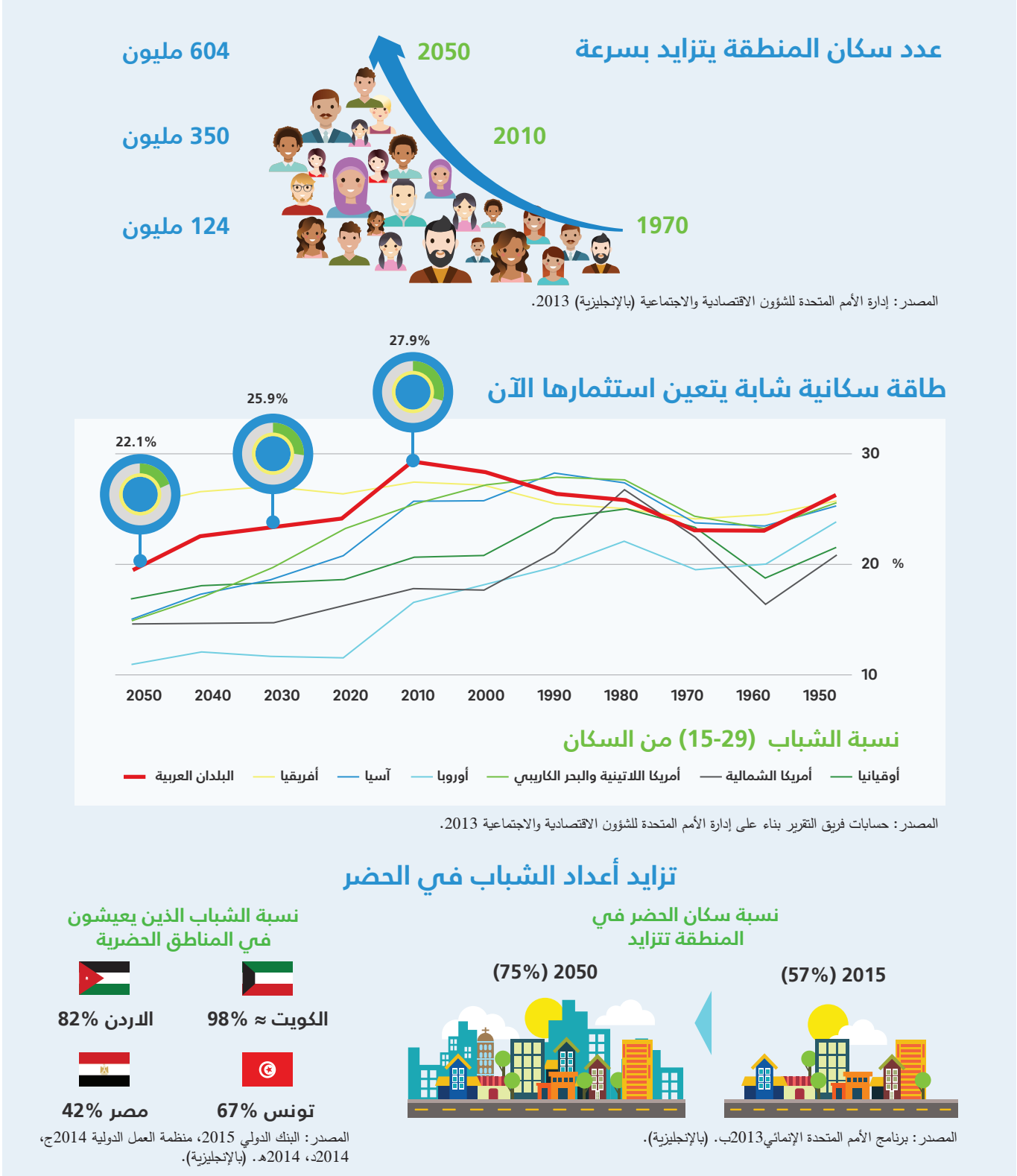

المصدر: فريقُ التقرير.

الإطار 2

التطوراتُ الديمُغرافية في المنطقة العربية

شهدت البلدانُ العربية معدّلاتِ نموٍّ سكّانيٍّ مرتفعةً خلال السنوات الخمسين الماضية، أبرزُها خلال سبعينيات القرن الماضي حيث تجاوز معدّلُ النمو 3.3 في المئة مقارنةً مع 1.75 في المئة على المستوى العالمي؛ ليبدأ بعدها بالانخفاض وصولًا الى 2.16 في المئة عام 2014. بعد بداية الألفية الجديدة، عادت بعضُ البلدان العربية لتشهد ارتفاعًا تدريجيًّا في النموّ السكّاني مثلِ مصر (بعد العام 2006) وتونس (بعد العام 2010) والجزائر (بعد العام 2002) والمغرب (بعد العام 2003) وعُمان (بعد العام 2007)، إلّا أنّ المعدّلاتِ في معظم البلدان الأُخرى ما زالت تشهد انخفاضًا، وإنْ بوتيرةٍ بطيئة.

المصدر: فريقُ التقرير.

يشترك شبابُ المنطقة في معاناتهم من واقع التنمية الانسانية، وإنْ بدرجاتٍ مختلفة. فهُم يشعرون بقلقٍ عميق حيال مستقبلهم، ويسيطر عليهم إحساسٌ دفينٌ بالتمييز والإقصاء، ولا يُحصّل جزءٌ كبيرٌ منهم تعليمًا جيّدًا أو عملًا مقبولًا أو رعايةً صحيّةً مناسبةً، ولا يمتلكون تمثيلًا كافيًا في الحياة العامة ولا كلمةً مسموعةً في تكوينِ السياسات التي تُؤثّر في حياتهم. وتزداد هذه المعاناةُ تفاقُمًا بالنسبة إلى الشابّاتِ تحديدًا، بسبب انعدام المساواة واستمرارِ الفجوة في تمكين المرأة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بالرغم من بعض الإنجازات التي تحقّقت في عددٍ من البلدان.

أدّى الكثيرُ من خيارات الحكومات خلال العقود الماضية إلى تهميش قطاعٍ عريض من الشباب، وراكَمت لديه قلّةُ الاهتمام الرسميّ بمتطلّباته شعورًا بالظلم، وأثارت موجاتٍ من السخط العميق في أوساط هذا القطاع النشِط من السكّان. تاريخيًّا، وخلال حِقبة النموّ السكّانيّ المطّرد، ظهرَ للشباب حضورٌ قويّ في الحياة العامة؛[1] عاد ليَظهر في شكلٍ جديد خلال السنوات الخمس الماضية، حيث تنشط أعدادٌ متزايدةٌ منهم في تحدّي الحكومات التي حمّلوها مسؤوليةَ الإخفاق في تحقيق التنمية المنشودة. ويتّضح ذلك جليًّا في موجة الاحتجاجات التي قاد طليعتَها الشبابُ في العام 2011، والتي سلّطت الضوءَ على الحاجة الملحَّة إلى تغيير النهج القائم في إدارة الشأن العام ومواردِ المجتمع.

ليس هناك مجالٌ للشكّ في أنّ الشبابَ يُمكن أن يكونوا عناصرَ فعّالةً في إحداث التغيير الإيجابي المطلوب في المنطقة، شريطةَ الاعتراف بما لديهم من قدرات، والعملِ على تطويرها، والسعي إلى استثمارها. لذا، يدعو هذا التقريرُ إلى وضعهم في صلْب عملية التنمية الإنسانية، بما يعنيه ذلك من إتاحة فرصٍ حقيقية أمامهم لتكوين مستقبلهم وتحريرِ طاقاتهم.

بموازاة ذلك، يُنبّه التقريرُ إلى أنَ سياساتِ وممارساتِ الإقصاء في مختلف المجالات، وعدمَ كفاية الحماية الموفَّرة للحريات العامة وحقوق الإنسان، وضعفَ التنافُسية الاقتصادية، والتقصيرَ في إرساء دعائم الحُكم الرشيد، ولا سيَّما في جوانبه المتعلقةِ بالشفَّافية والمساءلة، تُهدّد مستقبلَ الشباب وآفاقَهم بشكلٍ متزايد. وتستقطب هذه العواملُ بعضَ الشباب إلى مواقعَ معرقلةٍ للتنمية، بما في ذلك إيديولوجياتُ التطرُّف العنيف؛ خصوصًا في ظلّ ما

الإطار 3

السياساتُ والاستراتيجياتُ الوطنية للشباب في المنطقة العربية

منذ بداية الألْفية الثالثة، اعتمدت تسعةُ بلدانٍ عربيّة سياساتٍ أو استراتيجياتٍ وطنيّةً متخصّصة تُعنى بالشباب، وُضِع بعضُها بالتعاون مع الأمم المتحدة، خصوصًا برنامجَ الأمم المتّحدة الإنمائي ومنظمةَ الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). لكنْ على الرغم من الجهود المبذولة، لا يزال التقدّمُ المحرَز في هذا الشأن محدودًا. ويعود ذلك إلى قُصورٍ في القراراتِ السياسية المطلوبة لتنفيذها، أو إلى انعدام التنسيقِ بين المؤسّساتِ المعنية بتوفير فرص التنمية أمام الشباب (مثل وزاراتِ ومؤسّسات التعليم والعمل والرعاية الصحيّة وغيرِها)، أو إلى غياب المساءلة في ظل عدم قياس تأثير هذه السياسات والاستراتيجيات؛ فضلًا عن القصور في إشراك الشباب بشكلٍ كامل في تكوينها وتنفيذِها ورصْدها وتقييمها.

المصدر: فريقُ التقرير.

تشهده بلدانٌ عدّة من تعاظمٍ في وتيرة النزاعات، وهشاشةِ مؤسسات الدولة، واختلالِ العلاقة بين السلطة السّياسية والقوى المجتمعية.

إنّ الاستمرارَ في تجاهُل أصوات الشباب وإمكاناتهم، والاكتفاءِ بمبادراتٍ صُوَريّة أو مجتزأة لا تُغيّر واقعَهم، يُذكي اغترابَهم عن مجتمعاتهم أكثرَ من أيّ وقتٍ مضى، ويدفعهم إلى التحوّل من قوةٍ بنّاءة في خدمة التنمية إلى قوةٍ هدّامة تُسهم في إطالة حالة عدم الاستقرار، وتُهدِّد أمنَ الإنسان بمختلف أبعاده، التي أثارها تقريرُ التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، بشكلٍ خطير قد يُجهض عمليةَ التنمية برمّتها.

من هذا المنطلق، لا يدعو التقريرُ إلى تطوير السياسات والاستراتيجيات الشبابية وحسْب (الإطار 3)، بل أيضًا إلى إعادة صياغة السياسات العامة في البلدان العربية، على المستويَين الكلّي والقطاعي، حول نموذجٍ جديد للتنمية، جديرٍ بالشباب في ظلّ الواقع المتغير الذي تعيشه المنطقةُ اليوم على الصُعد الاقتصاديّة والسياسية والإجتماعية. ويسعى التقريرُ في هذا الإطار إلى تحفيز مختلف الأطراف المعنيين على الانخراط في نقاشٍ واسع بشأن القضايا المحدَّدة التي يطرحها، وإلى تشجيع الشبابِ أنفسِهم على المشاركة في هذا النقاش لتحديد طبيعة المجتمعات التي يبتغونَ العيش فيها كبالِغين.

2. أحداث العام 2011 وما بعدَها من منظور التنمية الإنسانية

مثّلت الاحتجاجاتُ العارمة التي اجتاحت المنطقةَ العربيّة في العام 2011 نقطةَ تَحوُّلٍ فارقة لم يَعد ممكنًا بعدَها إيقافُ قوة الدفع للتغيير من أجل الإصلاح (الشكل 2)، لكنّها تواكَبت في الوقت ذاته مع حالاتٍ حادّة من النزاع وعدمِ الاستقرار ترتبط في جزءٍ كبيرٍ منها بمشاكلَ قديمةٍ مَوْروثة.

يرى هذا التقريرُ أنّ أحداثَ العام 2011 وعواقِبَها هي نتيجةُ تراكُم عقودٍ طويلة من السياسات العامة التي أدّت تدريجًا إلى إقصاء قطاعاتٍ واسعة من الناس عن المجالات الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة. وحرَم ذلك المزيدَ من السكّان رعايةً صحيّةً مناسبة وتعليمًا جيّدًا، وأدّى إلى تفاقُم مشكلة بطء نموّ الدخل التي لَطالما عانتها المنطقة؛ الأمرُ الذي عمّق الفجوةَ القائمة بين فئات المجتمع.

يستند هذا التقييمُ إلى تحليل مؤشِّر التنمية البشرية الصادرِ عن برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي الذي يَرصد التقدمَ في جوانبَ رئيسيّةٍ في حياة الناس تشمل إمكاناتِ العيش فترةً طويلة مع الحفاظِ على صحّةٍ جيدة، وتحصيلِ العلم، والتمتّعِ بمستوياتٍ معيشيّةٍ لائقة.

بعد نجاح المنطقة في رفع معدّلات المؤشِّر في الفترة ما بين العامين 1990 و2010، نتيجةَ التقدم الذي أُحرِز في مجالَي الصحة والتعليم، بدأ المؤشِّرُ يتباطئ (الشكل 3)، فهبط معدّل النمو السنوي بأكثرَ من النصف بين العامَين 2010 و2014، مقارنةً مع النموِّ المتحقّق بين العامَين 2000 و2010،[2] متأثّرًا على ما يبدو بالأزمةَ الماليّة والاقتصاديّةَ العالميّة في فترة 2009/2008، مقرونةً بعدم الاستقرار السياسي،

الشكل 2

نمطُ الاحتجاجاتِ العلنيّة في بلدان شمال أفريقيا 1996–2011

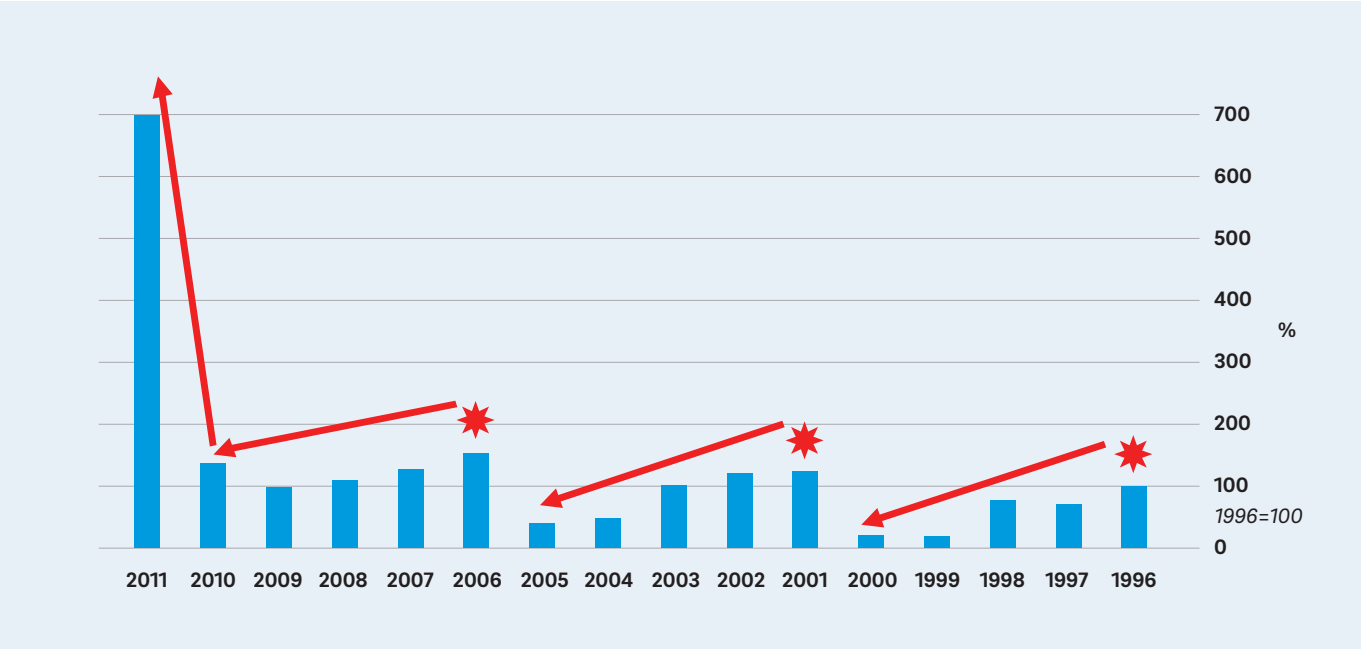

المصدر: Tzannatos, Z. and Abu Ismail, K. 2013.

تقديرات مركزُ التنمية التابعُ لمنظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (الحساباتُ بناء على معلومات وكالة فْرانس بْرس)

الشكل 3

معدّل النمو السنويّ في «مؤشّر التنمية البشريّة»، 1980–2013

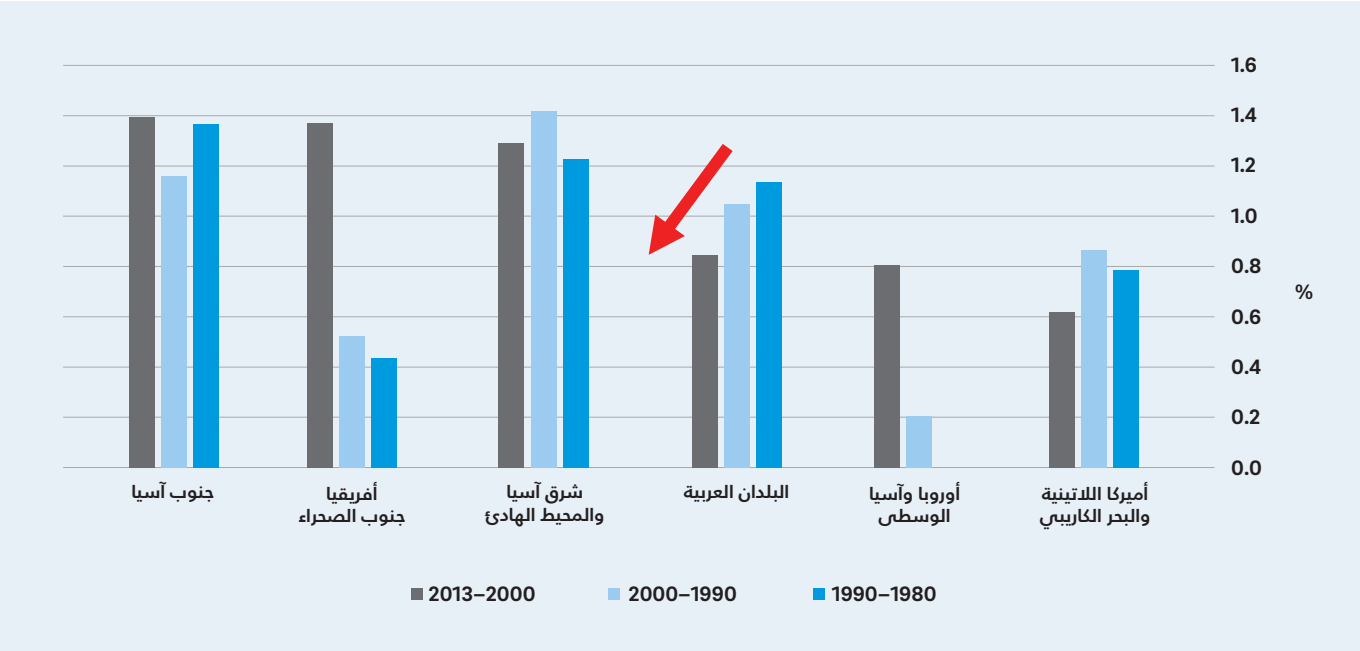

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2014. (بالإنجليزية).

والحروب والصراعات المسلّحة التي نشبت في عدد من البلدان العربية. إذا ما استمر الاتجاه السائد، يُتوقَّع أن تَحلّ المنطقةُ في العام 2050 في المرتبة الخامسة بين مناطق العالم السِّتّ[3] على «مؤشر التنمية البشرية»، متقدمة على أفريقيا جنوب الصحراء فقط.[4]

على مدى عقودٍ مضت، اتّبعت الحكوماتُ في المنطقة نموذجًا للتنمية هيمَن عليه القطاعُ العام، بحيث أصبح الملاذَ الأولَ والأخير للإعالة،[5] ما خلَق تناقُضاتٍ عديدة. من ناحيةٍ أُولى، وسَّع هذا النموذجُ إمكانيّةَ حصول الناس على استحقاقاتٍ رئيسيّة – أكان ذلك من خلال التوظيف في مؤسساتها أو من خلال الإعانات في المواد الغذائيّة التي تُوفّرها – الأمرُ الذي خفَّض نسبةَ الفقر وعدمِ المساواة في الدَّخل، ووفّر حمايةً اقتصادية لفئاتٍ كانت محرومة.[6] لكنّ هذه النتائجَ الإيجابيّةَ ظاهريًّا فرضَت، من ناحيةٍ ثانية، مقايضةً أعمقَ على المدى الطويل. فالمكاسبُ المتحقّقة من منظور التنمية البشرية نادرًا ما تُرجِمت إلى زيادةٍ في الإنتاجيّة والنموّ، لأنّ النموذجَ التنمَويَّ المعتمد حصرَ رأسَ المال البشري في وظائفَ حكوميّةٍ غيرِ منتِجة، وبنى هرَمًا من الامتيازات التي منحت الأفضليةَ الاقتصاديّة لشركاتٍ وأفرادٍ على علاقةٍ وثيقة بصانعي القرار، وعزَّز تحالُفاتٍ هيكليّةً قويّة بين النُخَب السياسية والاقتصاديّة لتأمين مصالحِها أولًا.

في المحصّلة، خلّف هذا النموذجُ التنمَوي إرثًا سلبيًّا للاستحقاق الذي يَدعم الأفرادَ من المهْد إلى اللَّحد. وأخطرُ من ذلك أنّه عزّز التهميشَ السّياسي والفوارقَ الاقتصادية–الاجتماعية، وقوّض روحَ المبادرة الفرديّة، وشجّع الاستهلاكَ على حساب الإنتاجية والاستثمارات الطويلةِ الأجل في القدرات البشريّة، وأوجد إشكاليةَ الفساد التي أبطأت عجلة التنمية بمختلف أشكالها (الإطار 4). ثمّ أتت أحداثُ العام 2011 لتكشف خطورةَ هذا النموذج، وتُبيّن أنّ التكاليفَ المتصاعدة لانعدام عدالة توزيع الدخل، وإحكامِ السيطرة الأمنية التي يتطلبّها، قد تُعرّض أنظمةَ الحكم التي تنتهجه إلى الانهيار الكامل.

الإطار 4

الفسادُ: مسمارٌ خفيّ في نعش التنمية في المنطقة العربية

لم يتواكب تغّيرُ المشهد الديمُغرافي في البلدان العربية مع تغييرٍ مناسب في النموذج الاقتصادي المُعتمَد، وبقي «الاقتصادُ الرَّيْعي» قائمًا بآثاره السلبية التي عطّلت النموَّ وعزّزت الإقصاء. فهل هذا القصورُ ناتجٌ عن عدم درايةٍ أو عن قِصَر نظرٍ فحسْب، أم أنّ هناك أسبابًا أُخرى له؟

أكّدت أحداثُ العام 2011 وما تلاها أنّ الفسادُ يُشكّل تحدّيًا رئيسيًّا بالنسبة إلى المنطقة على نحوٍ عام، وهو ما عبّرت عنه دوْمًا مختلفُ المؤشّرات الدَّولية ذاتِ الصلة، ما يدعو الى استكشاف علاقة ذلك بالفساد – سوءِ استخدام السلطة الموكّلة إلى شخصٍ ما لتحقيق منفعةٍ خاصة غيرِ مستحَقّة تُنافي الصالحَ العام. ويتّضح من المعلومات المتاحة والمتابَعة الحثيثة للموضوع خلال العقود الأخيرة أنّ الفسادَ أدّى إلى إهدار مواردَ ضخمةٍ تُقدِّر المنظمةُ العربية لمكافحة الفساد قيمتَها بألف مليار دولار خلال خمسين سنة؛ وترى الشبكةُ العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد أنّها كانت مبالغَ هائلةً يُمكن استثمارُها في إيجاد فرص عملٍ وتحسينِ جودة الخدمات الأساسية. وأسهم الفسادُ أيضًا، وعن سابق تصوُّرٍ وتصميم، في ترسيخ نموذجٍ اقتصاديٍّ إقصائي أدّى إلى ضرب مسيرة التنمية في المنطقة.

مع بدء التحوّل إلى اقتصاد السوق في ثمانينيّات وتسعينيّات القرن الماضي، كان يُفترض بصنّاع القرار تمكينُ القطاع الخاص كي يُسهم في التنمية؛ لكنّ وجودَ الفساد والتقصيرَ في مكافحته منَعا نموَّ هذا القطاع بشكلٍ صحيٍّ ومسؤول. فأخَلّ الفسادُ بمبدأ حياد الإدارة، وجعل القطاعَ الخاصَّ الناشئَ معتمدًا على رضا السياسيين؛ كما ربَط الفرصَ الاقتصاديةَ الموجودة، على قلّتها، بالعلاقات وليس بقواعد السوق. وأدّى ذلك إلى بروز تحالفاتٍ سياسية–اقتصادية دأبت على توجيه السياسات العامة وموارد المجتمع لخدمة مصالحها الشخصية، في غياب آليّاتٍ فعّالة تضمن الشفّافية والمساءلة.

أسهم هذا الوضعُ أيضًا في حرمان المنطقة من ثمار الاندماج في الاقتصاد العالمي. فالفساد يُعدّ من أبرز العوامل الطاردة للاستثمار الأجنبي، لأنّه يرفع الكلفةَ على المستثمر، ويُهدِّد استقرارَ تعامُلاته، ويُعرّضه بشكلٍ متزايد للملاحقة نتيجةَ تطوّر الأدوات القانونية العابرة للحدود وتشديدِ الرقابة على التدفّقات المالية عبر المصارف. وعندما يُصرّ مسؤولون أو أقاربُهم على ابتزاز المستثمرين بغيةَ مشاركتهم، أو يستخدمون نفوذَهم لمنح التسهيلات أو وضعِ المعيقات للإضرار بالمنافسة الشريفة، أو يسمحون بانتشار الفساد في الإدارة، فإنهم يَحدُّون من جاذبية الاستثمار؛ خصوصًا في القطاعات المنتجة، كالتصنيع على سبيل المثال الذي يحتاج إلى رؤوس أموالٍ ضخمة ليكون ذا جدوًى اقتصادية قادرةٍ على التنافس في سوقٍ عالميةٍ مفتوحة.

تَصاحَب ذلك مع خللٍ في استثمارات الدولة نفسها، حيث دفع نهمُ التربّح لدى بعض المسؤولين إلى تحويلِ مصروفات الدولة نحوَ مشاريعَ عاليةِ الكلفة ومنخفضةِ المردود، أو نحوَ عقود شراء أسلحةٍ ومعدّات مكلِفة يَغلب عليها طابعُ السرية وعدمِ الوضوح، بدلَ توظيفها في قطاعاتٍ منتجة. وحتى في حالات تحقيق نموٍّ ملحوظ في الناتج الوطني الإجمالي، تُبيّن الدراساتُ الاقتصادية–الاجتماعية أنّ الثمار لم تَجْنها ألّا نخبةٌ قليلة دأبت على استخدام سلطتها للحصول على أكبر قدرٍ ممكن من المنافع وتوزيعِها على المؤيدين لضمان استدامتها؛ ما وسّع الفوارقَ المجتمعية، ودفع بالناس إلى التمرد. وكان الشبابُ في مقدمة المتمردين، بعد أن ولّد واقعُ الفساد والتنمية لديهم شعورًا باليأس وفقدانِ الأمل في الحراك الاجتماعي.

إن إحرازَ تقدّمٍ يُرضي الشبابَ، ويُتيح للمنطقة العربية توظيفَ إمكاناتها الهائلة في تسريع وتيرة التنمية ومعالجةِ القصور الحاصل، يتطلّب وعيًا عاليًا من جانب النُّخَب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتعاونًا وثيقًا بين مختلف الأطراف المعنيين، بمن فيهم الشباب، من أجل ترسيخ ثقافةٍ طاردة للفساد، وتطبيقِ المعايير الدَّولية المنبثقةِ عن اتفاقية الامم المتّحدة لمكافحة الفساد، ووضعِ وتنفيذ استراتيجياتٍ وطنية فعّالةٍ ومنسَّقة تستهدف أولَوياتٍ واضحةً وذاتَ تأثيرٍ مباشر على تنافُسية القطاع الخاص، وجُودة الخدمات الأساسية ونزاهتِها، وقدرةِ الدولة على تحصيل الموارد لإعادة استثمارها في التنمية على نحوٍ شفّاف وقابلٍ للمساءلة.

المصدر: المشروعُ الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيزِ النزاهة في البلدان العربية، برنامجُ الأمم المتّحدة الإنمائي.

3. ديناميات عدم تمكين الشباب في المنطقة العربية

بالرغم من صعود جيلٍ جديدٍ من الشباب في العقود القليلة الماضية – هو الأكبرُ حجمًا، والأفضلُ تعليمًا، والأكثرُ تمدّنًا في تاريخ المنطقةِ العربية، تظلُّ آفاقُ هؤلاء الشباب معرّضةً للتهديد أكثرَ من أيّ وقتٍ مضى، من جرّاء الإقصاء والفقر والركودِ الاقتصادي وانتشارِ الفساد. وتزداد هذه العواملُ تفاقُمًا في البلدان العربية التي تعاني نزاعات.

يَصِل الشبابُ اليوم إلى مرحلة البلوغ في سياقٍ تنمَوي يشهد إرتفاعًا في تفاوُتِ الدَّخل، واتساعًا في عدم تكافؤ الفُرَص، وتباطؤًا في معدّلات النموّ، وتقلّصًا في القدرة على خلْق فُرَصٍ للعمل. كلّ هذا يُضعف التزامَهم بالحفاظ على مؤسسات الحكم القائمة ورغبةِ المشاركة في الحياة العامة، ما يؤدّي إلى نشوء وضْعٍ لا يتناسب مع احتياجاتهم ولا يرقى إلى تطلّعاتهم (الشكل 4).

بطبيعة الحال، لا تقتصر المعاناةُ على الشباب وحدَهم، لكنّهم يتأثَّرون بها أكثرَ من غيرهم. ولَسوف يتعيَّن عليهم التعاملُ معها لعقودٍ طويلة قادمة ما لم يطرأ تغييرٌ حقيقيٌّ على الأوضاع الحاليّة التي لم يكن لهم يدٌ في صنْعها، والتي أوجَدت في المنطقة أكبرَ عددٍ ممّا يوصف بـ«الدول الفاشلة» في العالم.[7]

لا يمكنُ تحقيقُ التغيير المنشودِ دونَ تمكينِ الشباب أنفسِهم، أي توسيعِ قدرتهم على اتّخاذ خِياراتٍ حياتيّة استراتيجية في مجالاتٍ لم تكن تتوفَّر فيها هذه القدرةُ سابقًا.[8] فذلك سيُعزّز شعورَهم بالفعاليّة، ويُحفّزهم على المساهمة في عمليات الإصلاح، ويرفع مستوى إدْماجهم في المجتمع. ويُحدِّد التقريرُ عدّةَ عواملَ متأصّلةٍ في المنطقة العربيّة تُعيق تمكينَ الشباب، وتَنزع إلى إضعافهم، وتمنع تحريرَ طاقاتهم الكامنة على نحوٍ كامل. ويُجمل أهمَّ تلك العوامل تحت ستة عناوينٍ رئيسية، هي: (1) ندرةُ فرص العمل اللائق، (2) ضعفُ المشاركة السياسية، (3) انخفاضُ جودة الخدمات العامة في مجالَي التعليم والصحة، (4) سوءُ إدارة تَنوّع الهُويات في المجتمع، (5) انتشارُ مفاهيمَ وممارساتٍ موروثة لا تساوي بين الجنسين، (6) واستطالةُ صراعاتٍ تَسرق مكتسَبات التنمية.

1.3 ندرةُ فرص العمل اللائق

إضافةً إلى ضعف الإنتاجية والتنافُسية الاقتصادية في معظم بلدان المنطقة العربية، تُعيق السياساتُ والقوانين المنظِّمةُ لسوق العملِ نموَّ الوظائف في شكلٍ متناسب مع النمو الديمُغرافي؛ ما يؤثّرُ خصوصًا في الشباب، ويَحول دون تمكينهم اقتصاديًّا. ويزداد الوضعُ سوءًا مع انتشار 'الواسطة' التي تلعب دورًا كبيرًا في توزيع الوظائف المحدودة المتاحة، والتي تدفع الشبابَ الباحثين عن وظيفة إلى الاعتماد على العلاقات الاجتماعية والروابط الأُسَرية؛ وهو ما يُعطي شبابَ العائلات المتنفّذة أفضليةً على أقرانهم، بما يعنيه ذلك على وجه العموم من انتهاكٍ لمبادئ العدالة الاجتماعية وتضحيةٍ بمعيار الجدارة اللازمِ لتحقيق الإنتاجية الاقتصادية.

يُحلِّل هذا التقريرُ النواتجَ الرئيسيّةَ لسوق العملِ في ما يَخصّ الشبابَ في المنطقة العربيّة، حيثُ يُسجّل معدَّلاتٍ منخفضةً جدًّا لمشاركتهم في القوى العاملة تصل إلى ما يقارب 24 في المئة، وتنخفض إلى ما دون 18 في المئة بين الشابات؛ وهو أدنى معدَّلٍ مقارنةً بباقي مناطق العالم. ونسبةُ البطالة بين الشباب هي الأعلى لهذه الفئة العُمريّة في العالم، إذ تقترب من 30 في المئة – بعد خمس سنواتٍ من الاحتجاجات الواسعة التي طالبت بالعيش الكريم (الشكل 5).[9]

ينتظر كُثرٌ من الشباب في البلدان العربية من ذَوي التأهيل التعليمي العالي فتراتٍ طويلةً تزيد على سنةٍ ونصفِ السنة،[10] أملًا في إيجاد وظيفةٍ في القطاع العام. وغالبًا ما ينتهون إلى القبول بعملٍ غيرِ مستقر في القطاع غيرِ الرسمي، وبأجورٍ منخفضة وشروطِ عملٍ سيّئة. تَدفعهم إلى ذلك أنظمةُ الحد الأدنى من الأجور والحمايةِ الاجتماعيّة التي تُولِّد فجواتٍ واسعةً في الأجور والفوائد بين وظائف القطاعَين العامّ والخاصّ.[11] ولا يبدو أنّ هناك تحسّنًا في الأفق من حيثُ قدرةُ الحكومات على خلْق فرص عملٍ كافيةٍ ولائقة، خصوصًا في ظلّ هبوط أسعار النفط والآثارِ السلبية لذلك في النمو الاقتصادي (الشكل 6) على امتداد المنطقة، وليس في البلدان المنتجة للنفط فحسْب.

الشكل 4

وجهة نظر الشباب في المنطقة العربية: اهم التحديات

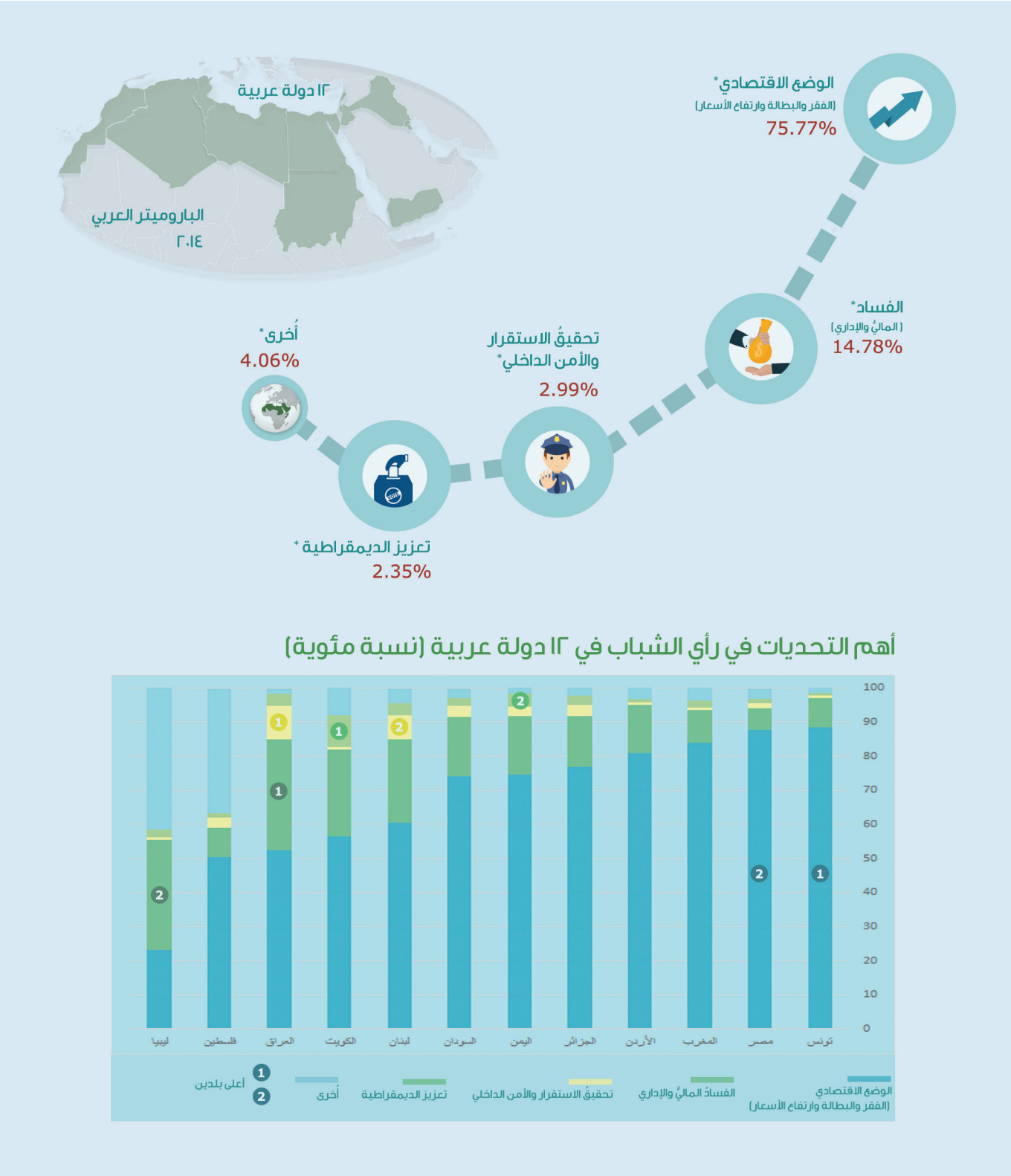

المصدر: الباروميتر العربي 2014. *المتوسطات المجموعة لـ 12 دولة بحسب الأوزان

الشكل 5

بطالة الشباب في المنطقة العربية: إحدى اكبر التحديات

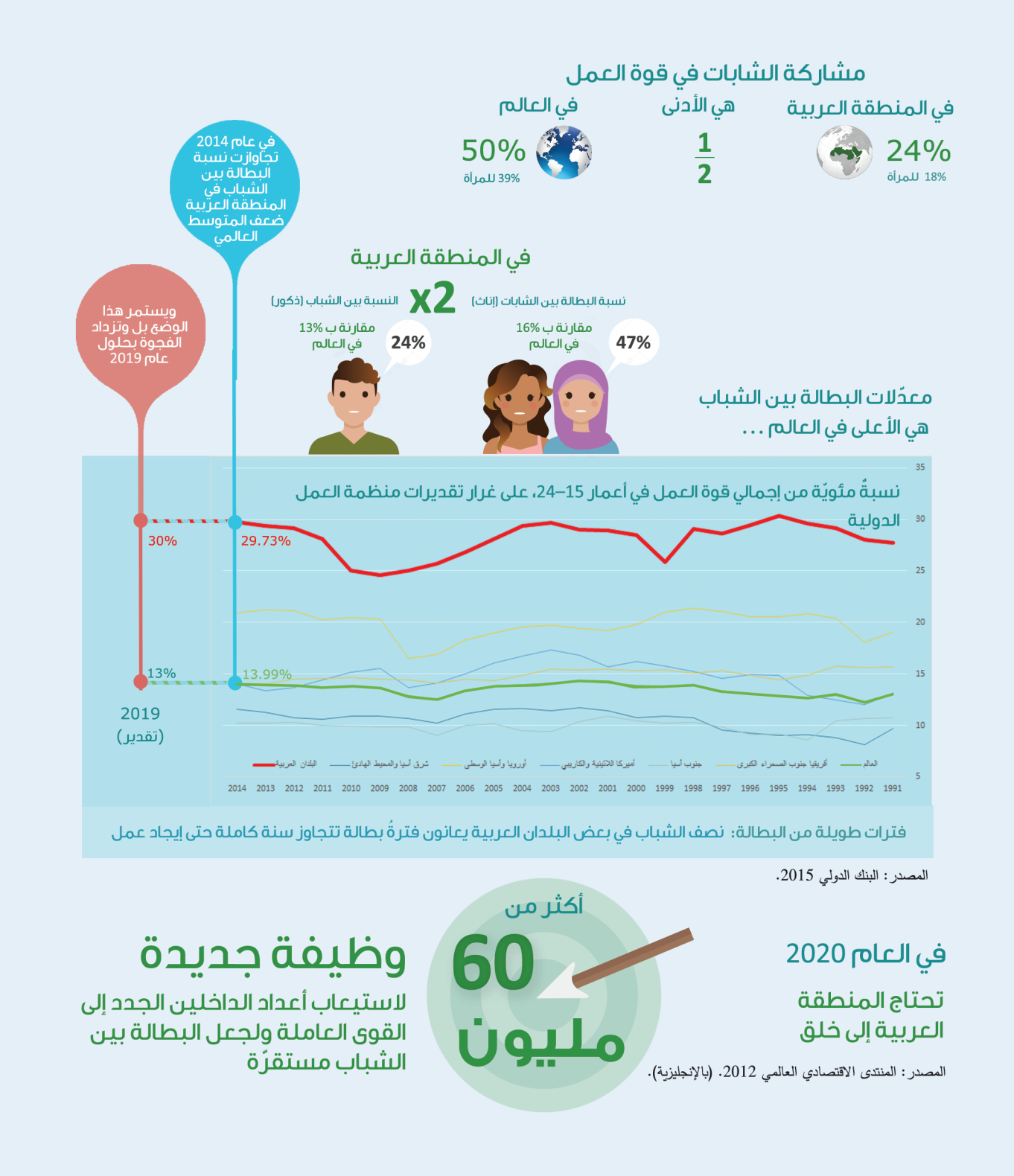

المصدر: البنك الدولي 2015.

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي 2012. (بالإنجليزية).

في هذا السياق، يُشكّلُ توفيرُ فرصٍ للحصول على الوظائف واحدًا من أكبر التحدّيات للمنطقة التي تُعدّ فيها معدّلاتُ البطالةِ المرتفعةُ لدى الشباب سمةً بارزة.[12] وهذا يحولُ دون إقدامهم على الزواج، وإيجادِ السكن المستقلّ، وتكوينِ أُسرة؛ ويُضعف حتمًا قدرتَهم على أن يكونوا أعضاءً منتِجين في المجتمع. وممّا لا شكَّ فيه أنّ عدمَ القدرة على إيجاد فرص عملٍ لائقة كان عاملًا رئيسيًّا في الدفع إلى عدم الاستقرار الذي يُصيب المنطقةَ في السنوات الأخيرة، وسببًا جوهريًّا لتنامي هجرة الشباب بحثًا عن أوضاعٍ أفضل. فخلالَ العقد الأول من هذا القرن، سجّلت البلدانُ العربيّة أحدَ أعلى المعدَّلات في العالم لهجرة العمالة الماهرة، الأمرُ الذي يُسهم في إدامة إقصاء الشباب وقد يُفضي إلى تحجُّر الوضع القائم في المنطقة العربيّة ككلّ.

2.3. ضعفُ المشاركة السياسية

لا توجدُ بالضرورة عوائقُ قانونيّةٌ كبيرة تمنع الشبابَ – كفئةٍ عُمريّة بحدِّ ذاتِها – من المشاركة السياسية في البلدان العربية؛ ومثالُ ذلك قوانينُ الانتخابات وقوانينُ الأحزاب والجمعيات التي لا يشّذُ معظمُها عن المعايير الدَّولية المتعلقة بسِنّ المشاركة. رغمَ ذلك، تُسجّل المشاركةُ السياسيّةُ الرسميّة للشباب واحدًا من أدنى المعدّلات في العالم (الشكل 7).[13] فالمنطقةُ العربية تحتلّ المرتبةَ الأخيرة عالميًّا من حيثُ معدّلُ مشاركة الشباب في العمل المدنيّ التطوعي، بمعدّل 9 في المئة، مقارَنةً مع 14 في المئة في أفريقيا جنوب الصحراء، وهي المنطقة التاليةُ من حيثُ انخفاضُ نسبة المشاركة.[14]

يُرجع هذا التقريرُ ضعفَ مشاركة الشباب إلى طبيعة الحياة السياسية في البلدان العربية التي توجد فيها قوانينُ وممارساتٌ ذاتُ طابعٍ إقصائي عمومًا، لكنه يَكشف في الوقت ذاته تطوّرًا إيجابيًّا هامًّا في هذا المجال؛ إذ يُشير إلى أنّ اهتمامَ الشباب بالمشاركة السياسيّة يتزايد. ففي البلدان التي تشهد انتقالًا سياسيًّا، يتفوّق الشبابُ في اهتمامهم بالسِّياسة على مَن يَكبرهم سنًّا – لكنْ نادرًا ما يُترجَم هذا الاهتمامُ إلى مشاركةٍ رسمية، إلّا بين الشباب الأفضلِ تعليمًا– وحتى هؤلاء، غالبًا ما يَقتصر نشاطُهم على المشاركات في المظاهرات.[15] يُبيّن التقريرُ أيضًا أنّ افتقارَ الشباب إلى الثقة في العمليّة الديمُقراطيّة يَحدّ من مشاركتهم في الانتخابات مقارنةً مع مجموعاتٍ أُخرى من المواطنين، ما يُعمّق حالةَ الحرمان الشامل التي يعانونها، والتي تمثّل تحدّيًا رئيسيًّا أمام عمليّة التنمية الإنسانية في المنطقة العربية.

الشكل 6

تَشابكُ أسعار النفط ونموِّ الناتج المحليِّ الاجماليِّ على المستوى الإقليميّ

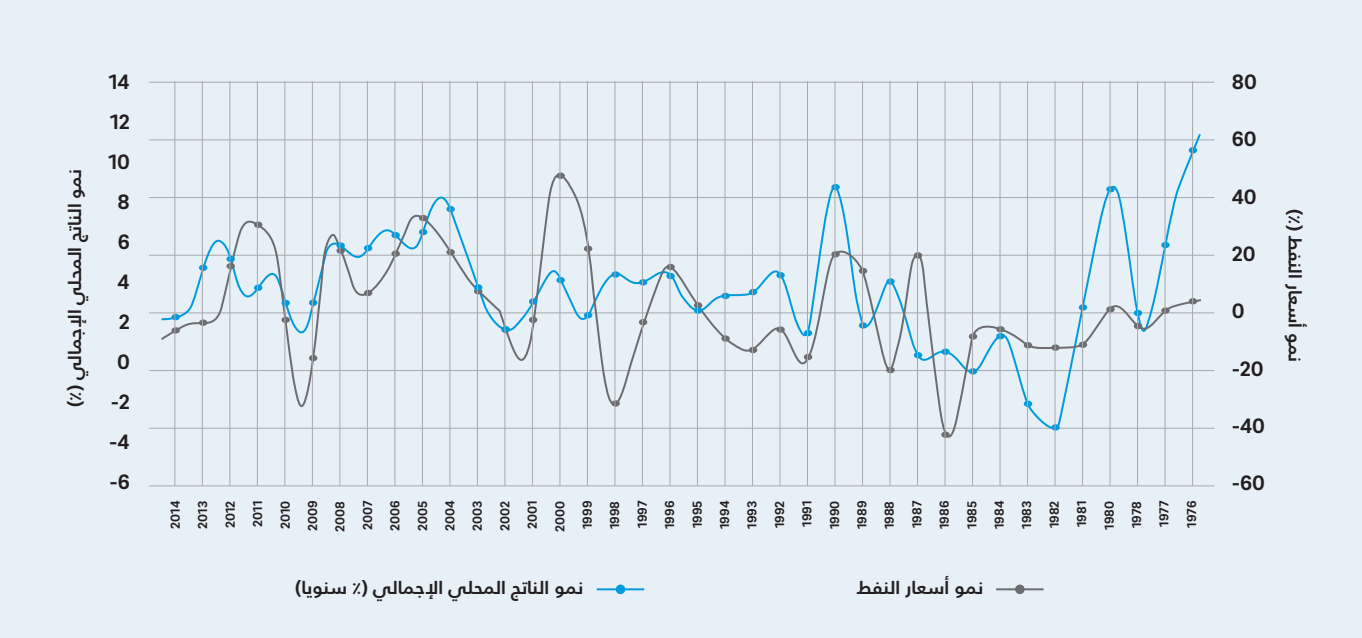

المصدر: البنك الدولي 2015، بريتيش بتروليوم 2015. (بالإنجليزية).

خلال العام 2011 والفترة التي تَلته، استثمر الشبابُ – والشابّاتُ على وجه التحديد – الفرصةَ لإيصال أصواتهم المطالِبةِ بإقامة العدالة بين النوعين الاجتماعيين على اعتبارها جزءًا لا يتجزّأ من العدالة الاجتماعيّة. فرغمَ نجاح بعضِ البلدان العربيّة في تحسين التمثيل السّياسي الرسميّ للنساء، إلّا أنّ مشاركتَهنّ الحقيقيّة في صنع القرار لم تتحقّق؛ من جرّاء وجود عددٍ قليلٍ منهنّ في المؤسسات السياسيّة. عالميًّا، تُمثِّل النساءُ نسبةَ 22.05 في المئة من أعضاء البرلمانات.[16] وقد تفوّقت ستّةُ بلدانٍ عربية على هذا المعدّل العالمي في العام 2015، أما المعدّل الإقليمي فبقي الأدنى في العالم عند 18.7 في المئة.[17]

3.3. انخفاضُ جودة الخدمات العامة في مجالَي التعليم والصحة

نجحت الجهودُ الوطنية، وبخاصّةٍ في البلدان العربيّة ذاتِ الدخل المرتفع وأعدادِ السكّان القليلة، في توسيع نطاق تحصيل التعليمَ الأساسي من الناحية الكمّية؛ لكنّ الحاجةَ إلى مثل هذه الزيادة الكمّية لا تزال قائمةً في البلدان الأكثر فقرًا، خصوصًا في مجال التعليم العالي. إضافةً إلى ذلك، حسّن اتساعُ نطاق التعليم فرَصَ حصول الشابّات على تعليمٍ مناسب؛ غيرَ أنّ هذه الفرصَ تتقلّص إلى حدٍّ كبير إبّانَ الصراعات وفي المجتمعات الفقيرة. في مجال الصحة أيضًا، شهدت معظمُ البلدان تحسنًا كبيرًا، حيثُ ارتفعت معدّلاتُ العمر المتوقَّع عند الولادة وانخفضت معدّلاتُ وفيّات الأطفال، ولَو بدرجاتٍ متفاوتة.

في مقابل هذا التحسّن الكمّيّ، يبقى تحسينُ جودة الخدمات العامة في مجالَي التعليم والصحةِ التحدّيَ الأكبر، خصوصًا في المجال الأول (الإطار 5)؛ نظرًا إلى استياء الشباب المتزايدِ تجاه قيمة التعليم العالي وتُخْمةِ الخرّيجين الذين يُعانون البطالة. ويرتبط ضعفُ مخرَجات التعليم في المنطقة العربية بشكلٍ وثيق مع تدنّي مجموعةٍ واسعة من نتائج التنمية المرتبطةِ بالقدرة على وُلوج سوق العمل بكفاءة، وتعظيمِ سُبُل كسْب العيش، والحصولِ على التمويل، والنجاحِ في ريادة الأعمال، وإدرارِ الدَّخل.

4.3. سوءُ إدارة التنوع في المجتمع

يُحوّل الاستقطابُ حول قضايا الهُويّة في المنطقة العربية الانتباهَ عن التحدّيات الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة التي تواجهها؛ مع أنّ المشكلةَ لا تتمثّل في تنوُّع الهُويات – أكانت دينيّةً أو عِرقيّة أو ثقافيّة – في حدّ ذاته، ولكنْ في كيفيّة إدارة هذا التنوّع على المستوى الاجتماعيّ–السياسي، وبواسطة القوانين والمؤسسات على مستويَي النصّ والتطبيق. فالإخفاقُ في ضمان المساواة بين جميع المواطنين يجعل جماعاتٍ عديدةً من مواطني البلدان العربية وقاطنيها عرضةً للتمييز، وأكثرَ ميلًا إلى التكتّل على أساس مصالحَ فئويةٍ قد تصطدم بالمصالح المشتركة العابرةِ للفئات كافّةً.

دلَّل تقريرُ التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 على أنّ الاتجاهَ السائد في المنطقة كان التركيزَ على المفهوم التقليدي للأمن الذي ينحصر بأمن الدولة، أكثرَ ممّا يُعنى بأمن الشعب والمجتمع؛ ما أعاق تبنِّيَ المنطقة للتنوع، وحدَّ من استيعاب مجموعاتٍ سكّانية مختلفة في مشروعٍ وطنيٍّ موحّد. فعندما تُخفق الدولُ في إرساء دعائم الحكم الرشيد والمؤسّسات التمثيلية التي تَضمن مشاركةَ الجميع واحترامَ التنوع، يمكن أن تُصبح الأقلياتُ عرضةً لتمييزٍ من مؤسّسات الدولة نفسِها؛ فضلًا عن الإجحاف الذي

الإطار 5

جودةُ التعليم في البلدان العربية

على الرغم من التقدّم المحرَز في نِسَب الالتحاق والقيد في جميع مراحل التعليم، والأشواطِ المهمّة المقطوعة على طريق سدّ الفجوة بين الذكور والإناث، لا تزال البلدانُ العربية في معظمها خارج دائرة المنافسة من حيثُ جودةُ العمليّة التعليمية ونوعيّةُ مخرجاتها. فالدراساتُ والتقارير الدَّوليةُ المتعاقبة ما زالت تؤكّد ضعفَ إنتاجية نُظُم التعليم والتدريب، وهو ما يُظهره خصوصًا تدنّي تحصيل الطلبة في مهارات العلوم والرياضيات والقرائية (كما بيّنت ذلك دراساتُ تيمس وبيزا وبيرلس)؛ فضلًا عن محدوديّة القدرات الإبداعيّة والمهارات المعرفية وما وراءَ المعرفية العالية التي يتطلّبها مجتمعُ المعرفة (كما كشفت عن ذلك مسوحاتُ تقريرَي المعرفة العربيَّين الثاني والثالث). ومن شأن هذا الوضع أن يبعث على الانشغال، وبخاصّةٍ إذا ما نُظر إليه من منظور متطلّبات وُلوج مجتمع المعرفة وتحقيقِ اقتصادات المعرفة. فهو يُقيم الدليلَ على ضعف جاهزية بلدان المنطقة لتحقيق أمنها المعرفي، وللمساهمة بفعاليةٍ في بناء المعرفة العالمية بأشكالها المختلفة.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم 2014.

الشكل 7

المشاركة السياسية للشباب في المنطقة العربية: أصوات خارج صناديق الاقتراع

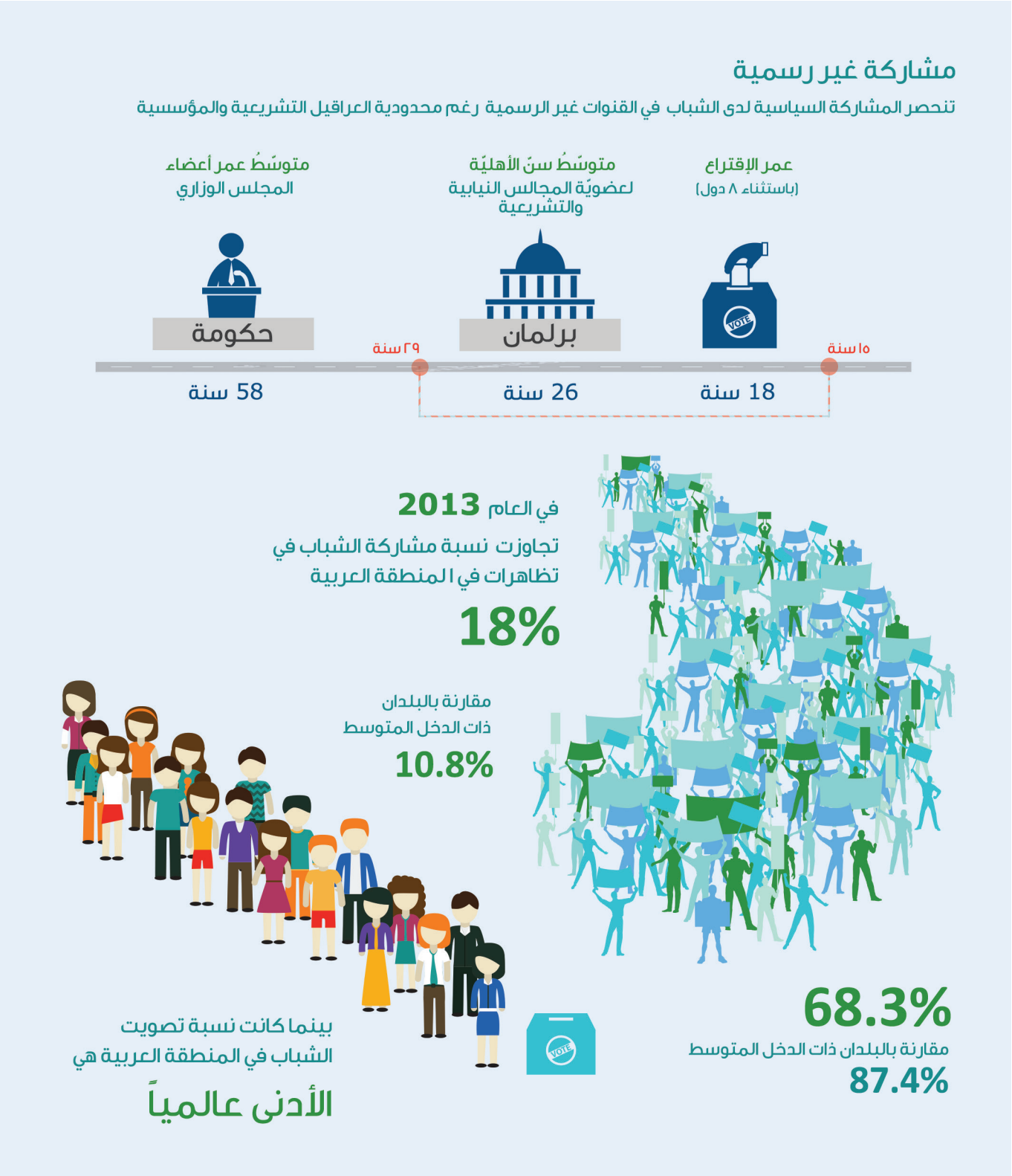

المصدر: حسابات فريق التقرير بناء على مسح القيم العالمي 2014.

يُصيبها من قطاعاتٍ سكّانيةٍ أُخرى، الأمرُ الذي يضع مفهومَ المواطَنة برمّته موضعَ تَساؤلٍ جديّ.

5.3. انتشارُ مفاهيمَ وممارساتٍ موروثة تُعيق المساواة بين الجنسين

على الرغم من وجود ضماناتٍ في الديانات والأعراف السائدة في المنطقة العربية لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، لا تزال المنطقةُ تُعتبر، بشكلٍ عامّ، أكثرَ تخلّفًا في هذا المجال من أيّ منطقةٍ أُخرى في العالم. ويَرجع ذلك أساسًا إلى عدم احتضان الثقافةِ المجتمعية العامة والقوانينِ المعمولِ بها لمفهوم المساواة على نحوٍ كامل، وإنْ كانت بعضُ البلدان قد بذلت جهودًا متناثرة لتغيير هذا الواقع، وأحرزت بعضَ التقدم في تمكين النِّساء.

تعاني الشابّاتُ انعدامَ المساواة بين الجنسين في أغلب البلدان العربية، وتدفعْنَ ثمنَ عدم تمكين الشباب مضاعَفًا من جرّاء المفاهيم والممارسات الموروثة. ففي مرحلة ما قبلَ الزواج، على سبيل المثال، تُحدّد التوقُّعاتُ الاجتماعية إلى حدٍّ كبير الخِياراتِ المتاحةَ لهنَّ، خصوصًا تلك المتعلّقةَ بالوضع الاقتصادي والمواردِ التي يُمكنهنّ النفاذُ إليها. ولا يزال تمييزُ أرباب العمل ضدَّ النِّساء أمرًا شائعًا، كما لا تزال حقوقُ الرجال والنِّساء في الزواج والطلاق غيرَ متساوية؛ فيما تبقى النِّساءُ أكثرَ عرضةً للعنف المنزليّ والمؤسّساتي بأشواطٍ، وبشكلٍ متواصل. ويظلّ تقصيرُ الحكومات في توفير حمايةٍ حقيقيّة للمرأة ضد العنف والاغتصاب والقتل، في سياق ما يُسمّى بـ:«جرائم الشرف»، عبئًا إضافيًّا كبيرًا على الشابّات الساعيات الى تأسيس حياتهنّ كبالغاتٍ مستقلّات.

يُمكن رصدُ آثار التمييز ضد المرأة، ولا سيّما الشابّات، في مجالٍ آخر. فتحسّنُ فرَص حصول الشابّات على تعليمٍ مناسب خلال العقود الماضية لم يُؤتِ ثمارَه كاملةً بعدُ لأسبابٍ عدّة، بينها التمييزُ على أساس النوع الاجتماعي. فحين تُكمل الشابّاتُ تعليمهنَّ تَجدنَ أنفسَهنّ مضطرّاتٍ إلى بذل جهدٍ أكبرَ من الشبّان لإيجاد وظيفةٍ مُجدِيةٍ ومُرضِيةٍ ومناسبةِ الأجر، خصوصًا في بداية مسيرتهنَّ المِهْنيّةِ بعدَ الجامعة.

إنّ تنامـيَ تأثير القوى الاجتماعيّةِ والسياسيّة المتزمّتة ذاتِ الايديولوجيات التمييزية بين النوعين الاجتماعيين، واتجاهِها إلى بناء تحالفاتٍ في ما بينها، سيُعمّق قطعًا الفجوةَ في تمكين الشابّات؛ وقد تتمكّن تلك القوى من تعطيل أو حتى عكْسِ المكاسب الصغيرة التي تحقَّقت على مدى العقود الماضية في مجال العلاقة بين النوعين الاجتماعيين، وكذلك الأمرُ بالنسبة إلى حالات الصراع – المنتشرةِ في عدة أنحاءٍ من المنطقة العربيّة اليوم. فهي تُكوّن قيدًا جديدًا على استقلاليّة النساء واكتفائهنّ الذاتيّ وتنميتِهنّ، وبخاصّةٍ الشابّاتُ اللّواتي يُعانِينَ أكثرَ من غيرِهنّ في مثل تلك الحالات من ارتفاعَ معدَّلات العنف القائمِ على النوع الاجتماعي (الإطار 6).

الإطار 6

أثرُ الحروب والصراعات المسلّحة على الشابّات

تُهدِّد الحروبُ والصراعات المسلّحة التي تشهدها بلدانٌ عربيةٌ عديدة الفتياتِ والشابّات على نحوٍ خاصّ، إذ يتعرّضنَ لفظائعَ وصدماتٍ حادّة، بما فيها الزواجُ القسْري والعنفُ القائم على النوع الاجتماعي؛ خصوصًا الاغتصاب. فبعضُ العائلات تُزوِّج بناتِها الصغيرات، غالبًا على مضض، بهدف تأمين حمايتهنّ، لكنّ الزوجاتِ الصغيراتِ في السنّ أكثرُ عرضةً لمعاناة العنف المنزلي والمشاكلِ الصحّية، ولعوائقَ ستمنعهنَّ من العودة إلى الدراسة.

وفقًا لمنظمة اليُونيسف، يشكّلُ العنفُ القائم على النوع الاجتماعي في حالات النزاع ممارسةً شائعة على نحوٍ لا يُطاق. وتُؤدي النزاعاتُ أيضًا الى تهميش المرأةِ في الحياة العامة، وتقويةِ المجتمعِ الأبَويّ، وزيادةِ اعتمادِ الشابّات على أفراد الأُسرة للحماية؛ ما يُهدِّد حرّياتِ المرأة في نواحٍ كثيرة، ويُؤثر خصوصًا في ربّات الأُسَرِ الوحيدات. وفرارُ الشابّات من النزاع لا يعني أنهُنَّ أصبحنَ آمِنات، لأنّ النزوحَ ما زال يتركهنَّ في خطرٍ كبير بسبب انعدام الأمن، بما في ذلك في مخيّمات اللاجئين؛ حيث تتعرّضُ الشابّاتُ غيرُ المرافَقات أكثرَ من غيرهنّ للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وكذلك الأمرُ بالنسبة إلى النساء من أقليّاتٍ عِرقية.

اعتمد مجلسُ الأمن التابعُ للأمم المتحدة سبعةَ قراراتٍ دَوْلية بشأن المرأة والسلام والأمن، [أ] بينها القرارُ رقم 1325 الذي يُوفِّر إطارًا مهمًّا بشأن ما يجب القيامُ به لمساعدة الشابّات في أوقات الحرب وما قبلَها وبعدَها. (انظر عمليات الأمم المتحدة لحفظ الأمن والسلام: http://www.un.org/ar/peacekeeping/issues/women/wps.shtml)

الشكل 8

النزاعات وكلفتها في المنطقة العربية

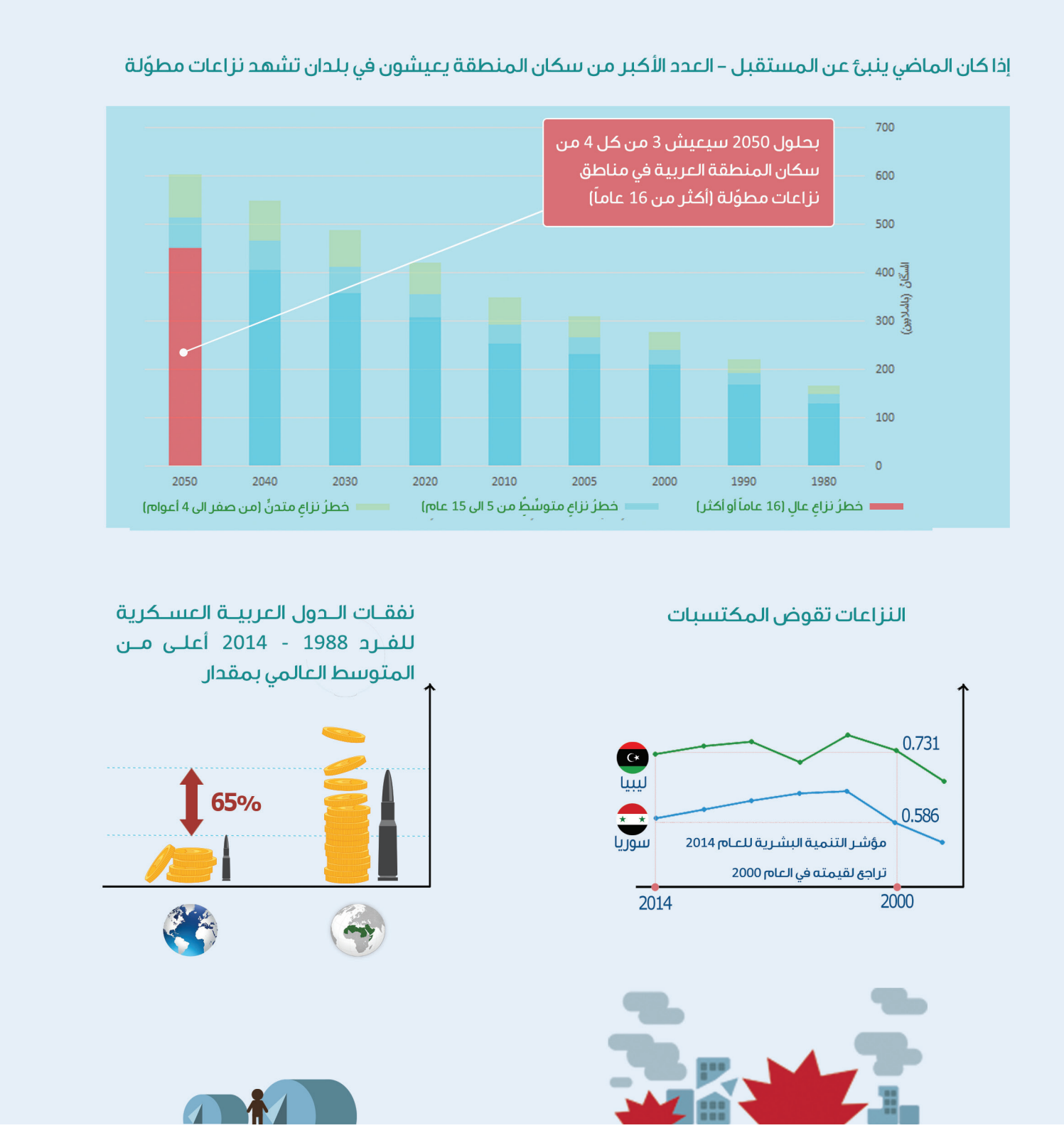

المصادر: الأونروا 2015، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية 2013، برنامج البيانات عن النزاعات في جامعة أوبسالا (2015) UCDP، ستارت 2015، سيبري 2015 (بالإنجليزية).

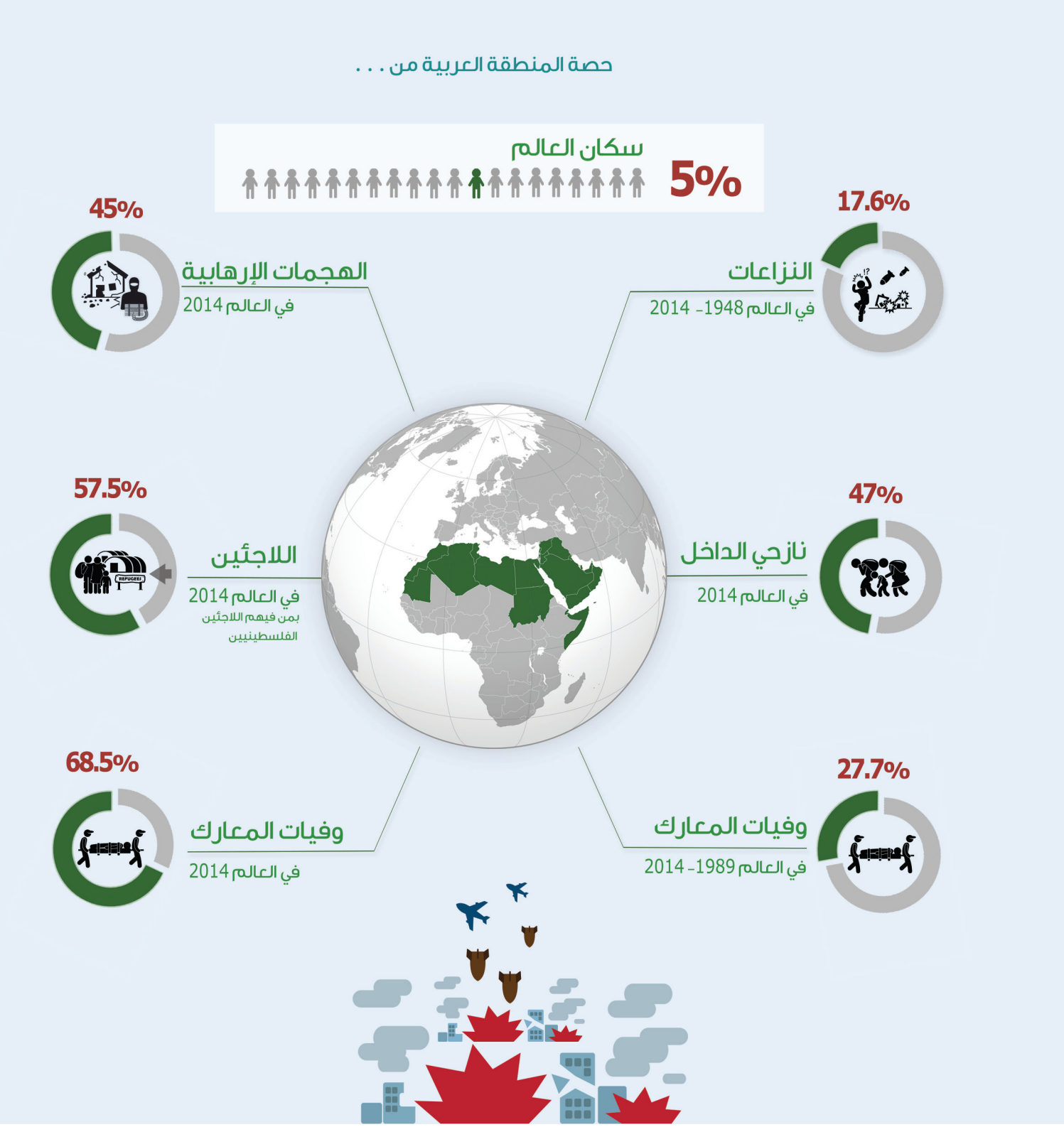
حصة المنطقة العربية من . . .
سكان العالم
5%
45%
الهجمات الإرهابية
في العالم 2014
17.6%
النزاعات
في العالم 1948- 2014
57.5%
اللاجئين
في العالم 2014
بمن فيهم اللاجئين الفلسطينيين
47%
نازحي الداخل
في العالم 2014
68.5%
وفيات المعارك
في العالم 2014
27.7%
وفيات المعارك
في العالم 1989- 2014

6.3. صراعاتٌ مطوَّلة تُقوِّض مكتسَباتِ التنمية

تُدمِّر الحروبُ والصراعات المسلحة نسيجَ المنطقة العربيةِ الاجتماعيّ، مسبِّبةً خسائرَ فادحةً في الأرواح؛ ليس بين المقاتلين فحسْب، لكنْ أيضًا – وعلى نحوٍ متزايد – بين المدنيين، بمن فيهم الأطفال. ويقع العددُ الأكبر من الوفياتِ خارج ساحات المعارك، حيثُ مقابلَ كلّ شخصٍ يُقتل مباشرةً بالعنف المسلّح، يموت ما بين 3 و15 آخرين على نحوٍ غيرِ مباشر من أمراضٍ كان يُمكن أن تُعالج، ومضاعفاتٍ طبّية، وسوءِ تغذية.[18]

تتضارب النزاعاتُ أيضًا مع التنمية الاقتصادية بتدميرها الموارِدَ الإنتاجية ورؤوسَ الأموال والعمالة، فيما يقبعُ من دون تعليمٍ مدرسي أكثرُ من 13 مليونَ طفل، أي ما يُعادل 40 في المئة من الأطفال الذين هم في سنِّ الدراسة.[19] وتشير التقديراتُ الحالية إلى أنّ عددَ سكّان المنطقة العربية الذين يعيشون في بلدانٍ معرَّضةٍ للنزاعات مرشّحٌ للارتفاع من نحو 250 مليونَ نسمة في العام 2010 إلى أكثرَ من 305 ملايين في العام 2020؛ ويُرجّح أن يتضاعف هذا الرقمُ بحلول العام 2050 (الشكل 8).

4. الدِّينُ والهُوِيَةُ والتطرُّف العنيف

شدّد تقريرُ التنمية البشريّة للعام 2004، الصادرُ عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان «الحريةُ الثقافيّة في عالمنا المتنوّع»، على «أهمية الدِّين الفائقة في تشكيل هُوِيّات الناس»،[20] وهذا الأمر يَصحّ بشكلٍ خاص في المنطقة العربية التي تُعتبر «مهد الديانات السماوية الثلاث» والتي يشكّل فيها الدِّين جزءًا لا يتجزّأ من تاريخها السياسيّ؛ خصوصًا الدِّينَ الإسلامي الذي اعتبره تقريرُ التنمية الإنسانية العربية للعام 2005 «عنصرًا محوَريًّا في النسيج الثقافي والروحي للشعب العربي».[21]

الدِّينُ في المنطقة هو المصدرُ الأساسيّ للقِيَم، إذ يساعد على تكوين ملامح المجتمع، وله دورٌ رئيسيّ في حياة الناس، ومنهم الشباب (الجدول 1)؛ إذ يكوّن محورَ الهُوِية المتعددةِ الأوجُه لدى غالبيتهم العظمى، ويُسهم في بلورة توجّهاتِهم الفكرية ومبادئهم الأخلاقية ومواقفِهم تجاه الآخرين. لكنّ دوْرَ الدِّين في الحياة السياسيّة وأثرَه في صياغة نظام الحكْم يبقيان إشكاليةً مثيرةً للجدل في المنطقة والعالم. لذا، لا بدّ من تسليطِ الضوء على دوْر الدِّين في سياقاته المختلفة، وفي ضوء خصوصيات البلدان العربية المختلفة.

يُعَدّ الدِّينُ عاملًا قويًّا في تأجيج الصراعات السياسيّة اليوم داخل البلدان العربية. فغالبًا ما تُوظَّف الحججُ الدِّينية لحشد التأييد وتحقيقِ المكاسب ومهاجمةِ الخصوم، وإنْ بدرجاتٍ مختلفة تتراوح بين الاعتدال والتطرُّف. فاستخدامُ الدِّين كنقطةٍ مرجِعية من جانب جماعاتٍ تَطرحُ بدائلَ للتغيير والانبعاث يُكوِّن عاملَ جذبٍ مؤثِّرٍ ليس بالنسبة إلى الملتزمين دينيًّا وحسْب، بل أيضًا إلى فئاتٍ مجتمَعيةٍ معترِضة على الظروف الراهنة، من بينها الشباب. إضافةً إلى ذلك، ومع تراجُع دور الدَّولة وانهيارِها في بعض بلدان المنطقة، اندفع مزيدٌ من الناسِ إلى الاعتماد بشكلٍ أكبرَ على شبكاتٍ تُديرها جماعاتٌ دِينيّة للحصول على الحماية والخدمات، ما جعلهم أكثرَ عرضةً لإيديولوجياتٍ قد تُقيم، بحُكم بنائها الفكري، حواجزَ بين الناس، وتُبعد بعضَهم عن قِيَم التسامح الفعلي وتَحضّهم على قبول نهج الإقصاء على كلّ المستويات. وهذا يؤدّي على نحوٍ مباشر أو غيرِ مباشر إلى إضعاف التماسك الاجتماعي، ويَفتح المجالَ أمام توظيف الدِّين في خدمة السياسة، خصوصًا في غياب ضماناتٍ قانونية وواقعيةٍ كافية لاحترام التعدُّدية وحريةِ الرأي والمعتقَد.

برزت خلال العقود الثلاثة الماضية في البلدان العربيّة عدّةُ جماعاتٍ اتّخذت مواقفَ إقصائيةً حادّة ضدّ من تعتبره «الآخَر» الذي تَعني به كلَّ من يختلفُ مع وجهات نظرها؛ مستندةً في ذلك إلى تفسيراتٍ دينيةٍ متطرفة، ما جذب إلى صفوفها أعدادًا كبيرة من الشباب. وقد ازداد تفاقُمُ الوضع منذ العام 2011 بعد أن فتح فراغُ السلطة أو ضعفُها في عدّة بلدانٍ المجال أمام تلك الجماعات لكي تتكاثر وتزداد تطرّفًا وتسلّحًا وعُنفًا؛ وصولًا إلى العام 2014 الذي شهد صعودَ جماعاتٍ منظَّمة عابرةٍ للحدود تستخدم أبشعَ أنواع العنف. وتتذرَّع هذه الجماعاتُ بالنَّص الدِّيني من جهة، وبضَعف الحكومات من جهةٍ أُخرى، لتسويق مشروعٍ سياسيٍّ متطرّف يسعى إلى مخاطبة فئاتٍ مهمّشة ومعترِضة على الظروف الراهنة، ولا سيَّما الشباب، بواسطة الإعلام ووسائطِ التواصل الاجتماعي.

لا تخرج قدرةُ تلك الجماعات على جذب الشباب – من خلال ما تُوفِّره لهم من حوافزَ ماديّةٍ وشعورٍ بالتمكين وظهورٍ إعلاميّ ونفوذٍ سياسيّ ودوْرٍ مجتمعي – عن حدود المتوقَّع. فالأفرادُ الساخطون يكونون أقلَّ ميْلًا إلى استخدام العمل الاجتماعيّ السلمي لتغيير بيئتهم، ويُفضّلون أشكالَ الاحتجاجِ الأكثرَ عنفًا، خصوصًا في ظلّ قناعتهم بعُقم آليّات المشارَكة والمساءلة القائمة.

مع أنّ الشبابَ الذين ينضمّون إلى مثل هذه الحركات ويَدعمونها يأتون من طبقاتٍ اجتماعيّة واقتصاديّةٍ مختلفة، يتبيَّن أنّ غالبيتَهم خبِروا مباشرةً نتائجَ إخفاق النموذج التنموي في المنطقة. ولذا انخرطوا في العنف لاعتقادهم بأنّهم يفتقرون إلى خِياراتٍ أفضل، وربما ردًّا على مظالمَ أصابتهم أو أصابت مقرَّبين منهم، مثلِ الفقر والإقصاءِ والقمع، أو حتى استجابةً لرغبتهم في الانتماء إلى جماعةٍ ما تُلبّي احتياجاتِهم وطموحاتِهم.

الجدول 1

الدِّينُ جزءٌ مهمٌ من الحياة اليومية (نسبةٌ مئوية ممّن أجابوا نعم)

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	...	...	...	...	94	93	92	...	...	...
البحرين	...	...	...	96	96	94	...	...	...	...
جزر القمر	...	...	...	96	99	99	97	...	...	...
جيبوتي	...	...	98	98	97	91	...	...	...	...
مصر	98	98	100	98	97	98	98	97	98	...
العراق	...	...	81	86	85	79	84	87	90	...
الأردن	92	96	...	...	...	...	...	...	...	...
الكويت	84	...	...	93	97	...	...	...	...	...
لبنان	88	88	86	89	87	84	85	80	84	...
موريتانيا	...	95	97	98	99	99	99	98	92	99
المغرب	...	...	...	...	93	94	99	96	...	...
فلسطين	88	90	89	93	95	94	95	93	98	...
قطر	...	...	92	95	...	98	...	...	...	...
السعودية	98	98	96	94	...	...	...	...	...	...
الصومال	...	...	...	...	...	...	...	...	95	...
السودان	...	...	...	95	97	92	95	...	...	...
سورية	...	...	84	88	83	78	82	75	...	...
تونس	...	...	...	95	93	93	96	89	88	91
الإمارات	98	...	...	91	95	...	...	...	...	...
اليمن	96	...	...	96	96	98	98	100	99	...

لمصدر: Gallup 2015.

ملحوظة: «...» = غير متوفّرة.

تؤكّد المؤشّراتُ المتوفّرة عند صدور هذا التقرير أنّ غالبيةَ الشباب الساحقة في المنطقة العربية لا تَميل إلى تبنّي أفكارٍ متطرفةٍ عنيفة، ولا إلى المشاركة في مجموعاتٍ أو نشاطاتٍ ذاتِ صلة (الإطار 7)؛ لكنّ ذلك يجب ألّا يدعو إلى الاستكانة. فالشبابُ يبقَوْن معرّضين ليكونوا ضحيةَ دعاية جماعاتٍ تُسيء استخدامَ الدِّين، مستفيدةً من الدَّور المحوَريّ الذي يلعبه في تشكيل الهُوية. ويدعو هذا الأمرُ إلى معالجاتٍ تنمَويةٍ عميقة، يُشرَك الشبابُ في صياغتها وتنفيذها. فهُم، إذا مُكِّنوا، يُكوّنون قوّةً كامنة قادرةً على المساهمة في مواجهة الاستخدام السياسيّ المُغرِض للدِّين؛ في حين أنّ إقصاءَهم قد يؤدّي إلى زيادة ذلك الاستخدام تَفاقُمًا؛ وُصولًا ربّما إلى مزيدٍ من التطرُّف العنيف.

تتقارب المساراتُ التي يتحوّل من خلالها الساخطون إلى متطرّفين ويندفعون في اتجاه العنف المنظّم، ما يدعو بإلحاحٍ إلى النظر في أسباب السخط للحؤول دون مزيدٍ من التطرُّف العنيف الذي يُلحق ضررًا هائلًا في المجتمعات؛ ويُخشى أن يستمر في الصعود مع مرور الوقت وانسدادِ أفق التغيير السلمي في المنطقة. في ظلِّ تضاؤل الفرص الاقتصادية، وغيابِ منافسةٍ سياسيّةٍ حقيقية، وضعفِ البرلمانات والمجالس التمثيلية، واختلالِ الهيئاتِ الرقابية والقضائية، وعدمِ توفير مساحةٍ كافية للرقابة المجتمعية من خلال إعلامٍ حرّ ومسؤول وحركاتٍ ومنظّمات مدنيةٍ شفّافةٍ ومستقلة، يُمكن للدعوات إلى التطرُّف العنيف أن تُصبح أكثرَ تشعّبًا وأكثرَ قدرةً على جذب الشباب وفئاتٍ مجتمعية أُخرى.

5. مكتسَباتُ التنمية الإنسانيّة العربية في مرمى النيران

شهدت المنطقةُ العربية، مقارنةً بباقي مناطق العالم، تسارعًا في وتيرة الحروب والصراعات المسلّحة خلال العقد الماضي، وبخاصةٍ في الأعوام الخمسة الأخيرة؛ حيثُ ارتفع عددُ البلدان العربية المتأثّرةِ بالصراعات من 5 في العام 2002 إلى 11 في العام 2016 (الإطار 8). وقد تَسبَّبت هذه الصراعاتُ بالعديدِ من الوفيات والإعاقات، وزادت حركةَ النزوح ضمن تلك البلدان وإلى بلدانٍ أُخرى في المنطقة وخارجَها؛ فضلًا عن الأضرار الجسيمة التي أصابت البنْيةَ التّحتية الأساسية، وتعطيلِ مسار التنمية المنقوصِ أصلًا. وخلَّف هذا الاتجاهُ المتصاعد للصراعات آثارًا جسيمةً ومتعدِّدة في الشباب الساعينَ إلى التحصيل العلمي، وإيجادِ فرص عمل، وتأسيسِ عائلة؛ ما ألحَق بهم أضرارًا مروِّعة من جرّاء ظروف الدمار والعنف وانهيارِ المنظومة المجتمعية التي أصابت جميعَ الفئات العُمرية، لكنّها هدّدت أمنَ الشباب ومستقبلَهم على نحوٍ خاص.

تُفضي الحروبُ والصراعاتُ المسلّحة وما تُخلِّفه من دمار إلى موجاتٍ من الهجرة القسرية الجَماعية؛ حيثُ تَحدث منذُ عام 2011 تحوّلاتٌ ديمُغرافيةٌ هائلة في المنطقة العربية، وتُعاني جموعُ الفارّين انهيارًا بالغًا في نواتج تنميتِهم الإنسانية. فقد أنتجت الأزمةُ السورية حتى الآن أكبرَ موجة نزوحٍ ديمُغرافي في المنطقة منذُ تشريد الفلسطينيين في العام 1948؛ وهو ما يُمثِّل نمطًا مستمرًّا لتحوُّلاتٍ ديمُغرافية تحصل منذ منتصف القرن العشرين، وتؤثِّر في المنطقة التي أصبحت موطنَ 47 في المئة من النازحين داخليًّا في العالم و58 في المئة من اللاجئين في العالم.

لا تَحجب هذه الأحداثُ المأساوية كلُّها معاناةَ الفلسطينيين وحرمانَهم المتواصل، حيثُ تظل القضيةُ الفلسطينية أكبرَ التحدّيات المصيرية في المنطقة وأخطرَها؛ ما دام الاحتلالُ الإسرائيلي قائمًا وما دامت «مبادرةُ السلام العربية» للعام 2002 والجهودُ الدَّوليةُ الأُخرى لحلّ الأزمة تُراوح مكانَها. فالاحتلالُ الإسرائيلي لفلسطين هو أطول فترة احتلالٍ في العصر الحديث وأطولُ حرمانِ شعبٍ حقَّه في تقرير مصيره. غير أنّ هذا الشعبَ وطّد شعورًا بالهُوية الوطنية رغمَ كلّ الصعاب التي تُواصل سلبَه حرّيةَ العيش بكرامة. لقد ولَّدت عقودِ الاحتلال شعورًا جماعيًّا عميقًا بانعدامِ الأمن وفقدانِ الفرص والإحباطِ السياسيّ الذي لا

الإطار 7

موقفُ الشباب في المنطقة العربية من التطرُّف العنيف

أظهرت دراسةٌ مسْحية، شملت كلًّا من تونس والجزائر وليبيا ومصر والمغرب، أنّ النسبةَ الغالبة من الشباب تؤيِّد، وإنْ بدرجاتٍ متفاوتة، الفصلَ بين الدِّين والسياسة. ويَرى أغلبُ الشباب في المنطقة العربية أنّ «داعش» تُمثِّل الإرهابَ والقتل، ويعتقدون أنّ البطالةَ والفقر ونقصَ الوعي والإغراءاتِ الماديةَ من الأسباب التي قد تُحفِّز بعضَ الشباب على الانضمام إلى المجموعات المتطرفة.[أ] في الأردن، أظهرت دراسةٌ مسْحية شملت ما يزيد على 25 ألفًا من طلبة الجامعات الأردنية أن 94 في المئة منهم يعتبرون أنّ الجماعاتِ والتنظيماتِ المتطرّفةَ لا تُمثِّل وجهةَ نظرهم.[ب] والوضعُ مشابهٌ في تونس، حيث تؤكِّد دراساتُ المرصد الوطني للشباب التونسي أنّ النسبةَ الغالبة من الشباب تَنبذ العنف؛[ج] فيما تُظهر دراسةٌ ميْدانية أجرتها مؤسسةُ الدَّوحة بأنّ الشبابَ في البلدان العربية يُفرّقون بوضوحٍ بين الدِّينِ كمنظومةِ قِيَم وبين استخدامِه كإيدولوجيا تَحضّ على المواجهة مع الآخَر؛ حيثُ يرفضون في غالبيّتِهم العظمى العنفَ الذي يُمارَس باسْم الدِّين، وينظرون إلى الجماعاتِ المتطرّفة بوصْفها إرهابيّةً.[د]

المصدر: فريقُ التقرير.

أ. مؤسسة كونراد أديناور ستيفتنغ، سيغما والمرصد العربي للأديان والحريات 2016.

ب. مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية 2016.

ج. المرصد الوطني للشباب – تونس 2015.

د. مؤسسة الدَّوحة 2015.

الإطار 8

أثرُ الحروب والصراعات المسلّحة على البلدان العربية

يَصعب حصرُ آثار الحروب والصراعات المسلحة على البلدان العربية، بما في ذلك عددُ الضحايا والمفقودين، وتدهورِ الأوضاع المعيشيّة، وتدميرِ الممتلكات والبنى التحتية، وحجمِ المعاناةِ الانسانية بمختلف أشكالها. وممّا لا شكَّ فيه أنّ الكلفةَ باهظةٌ جدًّا يدفع ثمنَها الناس، ولا سيّما الفقراء.

في سوريّة، يستمرّ أحدُ أبشع الصراعات في تاريخ المنطقة الحديث الذي تسبَّب بمقتل أكثرَ من ربْع مليون إنسانٍ حتى الآن، وجرْحِ ما يزيد على مليون آخَرين، وأوصل عددَ اللاجئين إلى أربعة ملايين وثمانمئة ألف نسمة وعددَ النازحين داخليًّا إلى سبعة ملايين وستمئة ألف نسمة، أي ما يصل مجموعه إلى اثني عشرَ مليونًا وأربعمئة ألف إنسان يُكوّنون أكثرَ من نصف الشعب السوريّ.[أ] في ليبيا، يتواصلُ القتالُ الشرس في مناطقَ عدّةٍ ويُعرقل مساعيَ التسوية السياسية فيها، حاصدًا ما يزيد على مليون ضحيةٍ بين قتيلٍ وجريح.[ب] في العراق، يتواصل مسلسلُ القتل والتدمير بتكاليفَ بشريةٍ ومادّيةٍ جسيمة، حيث تخطّى عددُ اللاجئين العراقيين عتبةَ الخمسة ملايين نسمة بين الداخل والخارج؛ فيما بلغ عددُ المصنَّفين على أنهم بحاجةٍ إلى مساعدةٍ إنسانية عشرةَ ملايين نسمة.[ج]

في اليمن، أوصَل تصاعدُ الأعمال العدائيةِ البلادَ إلى حافّة الانهيار الكليّ، وخلق واحدةً من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم. فقد أشارت تقديراتُ الأمم المتّحدة في نهاية العام 2015 إلى أنّ نحوَ واحدٍ وعشرين مليونًا ومئتي ألفِ شخص– أي 82 في المئة من سكّان اليمن – في حاجةٍ إلى مساعداتٍ إنسانية؛[د] بعد وصول عدد اللاجئين والنازحين داخليًّا إلى مليونينِ وسبعمئة ألفٍ، أي ما يزيد على 10 في المئة من عديد السكّان. وقد هرب مليونانِ منهم إلى الصومال، الذي يعاني أصلًا أزمةَ نزوحٍ داخليّة تُصيب عُشرَ سكّانه.

تُصيب معاناةُ التشريد والتهجير اللاجئين والنازحين أولًا، لكنها تؤثّر أيضًا في البلدان والمناطق التي تستضيفهم. فواحدٌ من كلّ خمسة أشخاصٍ في لبنان لاجئ، وواحدٌ من كل ثلاثةٍ في سورية لاجئٌ أو نازح، ما يخلق عبئًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا ثقيلًا قد يشكلّ مصدرَ خطرٍ كبير إذا استمرّ لمدةٍ أطولَ من دون معالجاتٍ واعية. يُسلِّط الانخفاضُ الحادّ لمؤشّر التنمية البشريّةِ في سوريّة وليبيا الضوءَ على الكلفة الباهظة للحروب والصراعات المسلّحة من منظورٍ آخر؛ حيثُ سجّل المؤشّرُ انهيارًا سريعًا في البلدين إلى مستوياتهما منذ 15 عامًا.[هـ] مثالُ ذلك كلفةُ الإرهابِ في العراق التي تُقدّر بـ159 مليارَ دولارٍ أميركيّ (في معادل القوة الشرائيّة للدولار) منذ عام 2005، وهو ما يعادل 32 في المئة من الناتج المحليّ الإجمالي للبلاد في العام 2014. وفي سوريّة، قضمت الحربُ نحوَ 31 في المئة من الناتج المحليّ الإجمالي عام 2012، وازدادت النسبةُ بحلول نهاية العام 2013 لتصل إلى قرابة 38 في المئة.

المصدر: فريقُ التقرير.

أ. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 2016ب.

ب. مركز أنباء الأمم المتحدة 2015أ.

ج. مركز أنباء الأمم المتحدة 2015ب.

د. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 2016أ.

هـ. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2015.

يصيب الفلسطينين وحدَهم بل يؤثّر كذلك في باقي شعوب المنطقة؛ حيثُ لا تزال القضيةُ الفلسطينيَة تحتل مكانًا مركزيًّا. فوفقًا لمؤشِّر الرأي العامّ العربي للعام 2015، الصادرِ عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يعتقد 75 في المئة من المُستطلَعين أنّ القضيةَ الفلسطينية ليست مسألةً فلسطينيةً فحسْب، بل عربيةً أيضًا، فيما يعارض 85 في المئة اعترافَ بلدانهم الدبلوماسيَّ بدولة إسرائيل.

في هذا الجو الإقليميّ المتوتر، تتّجه بلدانٌ عربية إلى التوسع في الإنفاق العسكري لمواجهة تهديداتٍ أمنيّةٍ مباشرة، وتأثّرًا بإرثِ منافَسات الحرب الباردة، وحالةِ القلقِ العام التي تعتري عددًا منها نتيجةَ صراعاتٍ سياسيةٍ معقّدة مع بلدانٍ مجاورة؛ علمًا بأنّ بعضَ بلدانِ المنطقة تُعتبر من بين الأكثرِ إنفاقًا على التسلُّح في العالم. فالمنطقةُ العربيّة التي يسكنها 5 في المئة من سكّان الكرة الأرضية، والتي شهدت بين العامَين 1948 و2014 نحوَ 18 في المئة من الصراعات على مستوى العالم (الشكل 8)، تحوّلت منذ العام 2010 إلى مساحةٍ يتركّز فيها ربْعُ تلك الصراعات.[22]

تَواكَب ذلك مع ارتفاع الإنفاقِ العسكري فيها منذ العام 2009 بنحو 21 في المئة.[23] وقد بلغت النفقاتُ العسكريةُ للمنطقة العربيّة بين العامين 1988 و2014 ما يقرب من ألفي مليار دولارٍ أميركي؛ وتنامت بشكلٍ تصاعُدي حتى أصبح الإنفاقُ العسكري للفرد في العام 2014 ضِعفَي ونصفَ ضِعف ما كان عليه قبل 25 عامًا.[24]

لا شكَّ في أنّ الإنفاقَ العسكريَّ الضخم، برغم أهمّيته، يؤثّر سلبًا على الاستثمار في التعليم والصحة والبنى التحتية

والقطاعاتِ الانتاجية، ما يُكوِّن بحدّ ذاته مصدرَ تهديدٍ للأمن. أضِف إلى ذلك أنّ هذا الإنفاقَ، بحُكم طريقة إدراته، معرّضٌ أكثرَ من غيره لمخاطر الفساد والهدر، وبالتالي لإضاعة مزيدٍ من موارد المجتمع التي كان يمكن استثمارُها في مجال التنمية. وهذا ما يؤكّده مؤشِّرُ مكافحة الفساد في قطاع الدفاع، الصادر عن منظمة الشفَّافية الدَّولية.[25]

6. نحوَ نموذجٍ تنمَويٍّ جديد وجديرٍ بالشباب في المنطقة العربية

يَخلص هذا التقريرُ إلى أنّ الشبّان والشابّات في المنطقة العربية بدأوا يُكافحون من أجل الوصول إلى تحقيق اندماجٍ اقتصاديٍّ وسياسي واجتماعي كاملٍ في مجتمعاتهم، لكنّهم أقلُّ رِضًا عن أوضاع بلدانهم مقارنةً بالشباب في مناطق العالم الأُخرى. الأسوأُ من ذلك أنّهم أقلُّ قدرةً من نُظرائهم على ممارسة أيّ قدرٍ من التأثير في مستقبلهم؛ وأنهم على وعيٍ كامل بأنّ الخِياراتِ المتاحةَ أمامهم محدودةٌ وعقيمة، ويرفضونها بعُمومها، ويشعرون بأنّهم غيرُ ممكَّنين بما فيه الكفايةُ ليتحمّلوا مسؤولياتِهم في تطويرها.

إقصاءُ الشباب يَعُمّ المنطقةَ العربيّة، ويَظهر في نواحٍ متعددة، وتزداد حدّتُه على نحوٍ خاصّ بالنسبة إلى الشابّات، وتجاهَ العائشين في بلدانٍ تشهد صراعات، والنازحين داخليًّا، واللاجئين إلى بلدانٍ أُخرى هربًا من العنف وانعدامِ الأمن. في المقابل، يكاد تمكينُ الشباب يكون مسألةً وجودية للمنطقة. فإشراكُهم ليس ضروريًّا من أجل إدارة دَفّة صراع البقاء لأنفسهم وحسْب، بل ضروريٌّ أيضًا لأنهم هم مَن يجب أن يرسْموا خريطةَ المستقبل للأجيال القادمة من بعدِهم.

إنطلاقًا من هذه القناعة، يقترح هذا التقريرُ صياغةَ نموذجٍ جديد للتنمية جديرٍ بالشباب (الشكل 9) يتصدّى لما يواجهونه من تحدّيات ويعمل على تمكينهم من خلال تعزيز قدراتهم الأساسية – ولا سيَّما في مجالَي التعليم والصحة – وإتاحةِ الفرص أمامهم لتحقيق الذات، خصوصًا في المجالَين الاقتصادي والاجتماعي؛ وهذا من شأنه أن يُتيح للبلدان العربيةِ الاستفادةَ بشكلٍ أكبرَ من التحوّل الديمُغرافي الذي تمرّ به. في هذا السياق، لا تُمثّل الدعوةُ إلى تمكين الشباب مجرّدَ نداءٍ لتحسين أوضاع شباب اليوم، بل هو نداءٌ لإعادة بناء المجتمعات في المنطقة على منوالٍ جديد يضمنُ مستقبلًا أفضلَ للجميع. وتلبيةُ هذا النداء غيرُ ممكنة من دون تغيير النظرة السائدة إلى الشباب وطريقةِ التعامل معهم، وُصولًا إلى تمكينهم كشركاءَ موثوقٍ بهم في عملية إعادة البناء.

أكّدت المشاوراتُ الإقليمية ونتائجُ المُسوح التي اعُتمِد عليها ضرورةَ الاهتمام عن كثب بثلاثة أبعادٍ استراتيجيّةٍ رئيسية عند النظر في صياغة النموذج التنمَوي الذي يدعو إليه هذا التقرير، وهي:

أولًا، العملُ على تعزيز قدرات الشباب الأساسية بما يُمكّنهم من تحقيق أقصى إمكاناتهم، مع التركيز على جودة الخدمات التعليمية والصحية اللازمة لذلك؛ بالإضافة طبعًا إلى خدماتٍ أُخرى تُسهم في ضمان حياة اجتماعيةٍ كريمة لهم ومستوًى لائقٍ من العيش، مثلِ خدمات الإسكان ودعمِ العاطلين من العمل وغيرِها،

ثانيًا، توسيعُ نطاق الفرص المتاحة للشباب من أجل تحقيق الذات، اقتصاديًّا بتوفير فرص عملٍ لائقة، وسياسيًّا من خلال احترام حقوقهم وحرّياتهم وتمكينهم من المشاركة الفاعلة في المؤسسات الرسمية ومساءلتها، واجتماعيًّا من خلال مواجهة كلّ أشكال التمييز على أساس الهُوِية أو النوع الاجتماعي،

ثالثًا، العملُ على تحقيق السلام والأمن وتعزيزِ دور الشباب في هذا الإطار لضمان جدوى البُعدَين الاستراتيجيَّين الأوَّلَين واستدامتِهما، إذ من دون سلامٍ وأمن لا يمكن تعزيزُ قدرات الشباب ولا توسيعُ نطاق الفرص المتاحة أمامهم، كما لا يمكن ضمانُ استدامة مثل تلك الجهود وتراكُمِها على نحوٍ فعّال لا يتعرّض لانتكاساتٍ متكرّرة وجذرية.

تعزيزُ قدرات الشباب الأساسية لتحقيق أقصى إمكاناتهم

جودةُ الخدمات الأساسية، وبخاصةٍ تلك المرتبطةُ بالتعليم والصحة، هي أساس تعزيز قدرة الأفراد البالغين على المساهمة الاقتصاديّة المنتِجة والمشارَكةِ الاجتماعية الفاعلة؛ ولذا فإنّ الاستثمارَ في هذه القطاعات في وقتٍ مُبكّرٍ من حياة الإنسان يكون له تأثيرٌ حاسم في التنمية الإنسانية.

ويَكمن أحدُ أهمّ أجزاء المعادلة لتعزيز قدرات الشباب في التعليم، الذي يرتبط على نحوٍ وثيق بمجموعةٍ واسعة

الشكل 9

ملامحُ مقترحةٌ لنموذجٍ تنمَويٍّ جديد

المصدر: فريقُ التقرير.

من نواتج التنمية. فالتعليمُ يُعظّم فرصَ الدخول إلى سوق العمل، وإدرارِ مستويات دخلٍ أعلى، وتحقيقِ مشاركةٍ سياسيّة أشمل، ودعمِ مشاركةِ الإناث والمواقفِ المؤيّدة للمساواة بين النوعين الاجتماعيين. لذلك يجب أن يحتلّ التعليمُ موقعَ الصدارة في اهتمام حكومات البلدان العربية، وليس في اهتمام وزارةٍ أو اثنتين فقط، واهتمامِ المجتمعات بهيئاتها كافّةً – تلك التي تمثّل قطاعَ الأعمال والقطاعَ غيرَ الربحي، وبخاصّةٍ على المستوى المحلي. ولهذا التآزُر دورٌ في تعزيز التعليم، وله أهميةٌ خاصة في ما يتعلّق بمؤسّسات التعليم العالي.[26] فاليوم لا سبيلَ لردْم الفجوة المعرفية المتفاقمة إلّا بِحَثّ الخطى ومضاعفةِ الجهد وحشدِ الموارد المادية والبشرية اللازمة للارتقاء بجودة التعليم، على أساس الانصاف والعدالة الاجتماعية. من ضمن ذلك، تسخيرُ تكنولوجياتٍ جديدة لخلْق فُرصِ تعلُّمٍ تتحدّى الدورَ التقليدي للمدارس والجامعات، وإغناءُ المحتوى العربي على شبكة الإنترنت، وزيادةُ إمكانيات الوصول إليها بين فئات المواطنين المحرومين من ذلك حتى الوقت الراهن.

يتطلّب تعزيزُ قدرات الشباب في البلدان العربية أيضًا مبادراتٍ شاملةً تُعالج المحدِّداتِ الاجتماعيةَ والبنْيَوية لصحّتهم التي تشكّل مفتاحَ النتائجِ الصحّيةِ على المدى البعيد، وتأخذ في الحسبان كذلك صحّتَهم العقلية. وينطبق ذلك خصوصًا على المجتمعات التي تسودها صراعاتٌ حادّة وتكون فيها المعاناةُ من مشاكلَ في هذا المضمار أوسعَ

الإطار 9

العلاقةُ بين التكامل الاقتصادي والتنميةِ الإنسانية في المنطقة العربية

نشرت اللجنةُ الاقتصاديةُ والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، التابعةُ للأمم المتحدة، تقريرًا عن أثر توسيع التكامل الإقتصادي العربي – إلى ما يتجاوز تحريرَ التجارة وإنشاءَ الاتحادِ الجمركي – مقارَنةً بسيناريو استمرار الوضع الحالي، يُبيّن أنّ للتكامل عائداتٍ إيجابيةً على المؤشّرات المتعلقة بنموّ الناتج المحليّ الإجمالي، والتجارةِ البَيْنِية العربية، والطاقاتِ الإنتاجية، ومستوياتِ البطالة والفقر.

على سبيل المثال، من شأن تقليص تكاليف النقل الدّولي على التجارة البَيْنِية العربية بنسبة 5 في المئة سنويًا خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2020 أن يؤدّي إلى زيادة التجارة البَيْنِية بنحو 23 في المئة بحلول العام 2020؛ علمًا بأنّ الصادراتِ البَيْنِيةَ العربية بلغت 9.9 في المئة من الصادرات العربية الإجمالية عام 2014، في حين بلغت حصةُ الواردات البَيْنِية العربية 13.7 في المئة من الواردات العربية الإجمالية في العام ذاتِه.[أ] وهذا سيرفع الناتجَ المحليَّ الإجمالي على صعيد المنطقة بنسبة 0.5 في المئة، أي ما يفوق الآثارَ المحتملة لإتمام منطقة التجارة الحرة العربيةِ الكبرى.

تُقدِّم الإسكوا سيناريو تُخفِّض بموجبه تكاليفَ النقل على التجارة العربية تدريجًا، وتَحلّ محلَّ جزءٍ من القوى العاملة الوافدة مستقبلًا من خارج المنطقة العربية قوًى عاملةٌ من داخل المنطقة العربية. وإضافةُ هذين الإجراءين للاتحاد الجمركي كفيلةٌ بتحقيق نموٍّ إضافي في الناتج المحليّ العربي يعادل 3.1 في المئة عام 2020، وتخفيض البطالة في صفوف القوى العاملة بنسبةٍ تفوق 4 في المئة؛ كنتيجةٍ لخلق 6 ملايين فرصةِ عملٍ جديدة تُسهم في تحقيق مستويات أعلى من الرفاه في كلّ البلدان العربية. وتعادل نسبةُ النمو الإضافي عند تراكمها 760 مليارَ دولارٍ إضافي في الدَّخل العربي، أي ما يتجاوز ما أنتجته كلُّ البلدان العربية في شمال أفريقيا مجتمعةً عام 2013.

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا 2014. (بالإنجليزية).

أ. صندوق النقد الدولي، احصاءات تنافسية التجارة الخارجية الاجمالية والبينية للدول العربية للعام 2015

انتشارًا من المجتمعاتِ المستقرة، لكنها مع ذلك لا تلقى الاهتمامَ الكافي في المنطقة.

من شأن تعزيزِ صحّة الشباب تحسينُ نواتج التنميةِ الإنسانيّة وتشجيعِ النموّ الاقتصادي والإنتاجية، فضلًا عن المساعدة في تقليل تكلفة النفقات لنُظُم الرعاية الصحّية ككُل. لكنّ ضمانَ رعايةٍ صحّيةٍ ممتازةٍ ومنصِفةٍ للشباب – من خلال تغطيةٍ صحّيةٍ شاملة وخدماتٍ صحّية ملائمة – ليس سوى نصفِ المعركة؛[27] إذ يتمثّل النصفُ الآخر في وعيِ الشباب أنفسِهم، وفي مشاركتِهم وفعاليّتِهم في صيانة صحّتهم.

توسيعُ نطاق الفرص المتاحة للشباب من أجل تحقيق الذات

يُكوِّن اتساعُ نطاق الخِيارات الاقتصادية والسياسية أمام الشباب أحدَ أهمّ محدّدات التنمية الإنسانية في أيّ مجتمع (الإطار 9)، ولا غنًى عنه لضمان حقوقهم وتحقيقِ الاستقرار الاجتماعي. ويقتضي من الحكومات تهيئةَ بيئةٍ مُواتية تساعد على خلْق فرصِ عملٍ لائقة لهم وتعترف بحقّهم في التعبير عن رأيِهم في صنْع القرار والمشاركةِ الكاملة في المسارات السياسيّة الرسمية، بما في ذلك مساءلةُ أصحاب القرار.

من الناحية الاقتصادية، ينبغي اعتمادُ سياساتٍ عامة تُشجّع النموَّ الشامل المنتِج والقائمَ على توفير فرص العمل، مع التركيز على القطاعات الاقتصادية التي تعود بالنفع على الفقراء. يتعيّن أيضًا الاستثمارُ في البنْية التَّحتية مع القطاع الخاص، وتوفيرُ وظائفَ محدودةِ المدة للشباب في مجال الخدمة العامة؛ والشروعُ في فترات الأزمات الاقتصاديّة أو السياسيّة في برامجَ للأشغال العامّة محدودةِ المدة وكثيفةِ العمالة. وإحدى أهمّ الأوْلَويات كذلك هي تسهيلُ عملية انتقال الشباب من الدراسة إلى العمل بتقديم التوجيه والإرشاد الوظيفي، وهو نوعٌ من الخدمات بدأت به بعضُ الجامعات في المنطقة. وينبغي للاستراتيجيات ذاتِ الصلة أن تقترن باختبارات القدرات التي تساعد الشبابَ على تحديد اختياراتٍ مهْنية تناسب مَواطنَ قوّتهم واهتمامتهم. إضافةً إلى ذلك، يجب تسهيلُ وصول الشباب إلى المعلومات لمساعدتهم على اختيار المِهَن المناسبة لهم، خصوصًا في القطاعات التي يُرجَّح نموُّها وتزايدُ قدرتها على خلْق فُرَص عمل.

من الناحية السياسية، يُشكِّل إقصاءُ الشبابِ خطرًا على مستقبل المجتمعات ويُهدِّد بناءَ الثقةِ بين الحكومات والمواطنين. فالمشاركةُ السياسيّةُ المبكِّرة تُساهم إيجابيًّا في النهوض بحياة الأفراد ومجتمعاتِهم. ومن شأن تعزيزها في المنطقة العربيّة أن يُشجِّع الشبابَ على الانخراط الفعّال في المجتمع، والمساهمةِ الايجابية في صنْع القرارات التي تؤثِّر

فيهم، وأن يُعزّز لديهم الشعورَ بالانتماء، وهو أمرٌ بالغُ الأهمية في بناء مجتمعاتٍ متماسكة.

يجب أيضًا تعزيزُ القنوات الجديدة التي يستخدمها الشبابُ لبناء الوعي والتعبيرِ عن الرأي، واستثمارُها للاستماع إليهم وإجراءِ حواراتٍ معهم بدلَ عرقلتها. فبعد أن كانت المنطقةُ إبّانَ تسعينيّات القرن العشرين محرومةً من الوصول إلى المعلومات في بيئةٍ هيمَنت فيها الدولةُ على وسائل الإعلام، تكاثرَت منذ منتصف العقد الماضي محطّاتُ التلفزة والقنواتُ الإذاعيةُ الإقليمية، والمواقعُ الإلكترونية والمدوَّنات، واستخداماتُ وسائط الإعلام الاجتماعي.[28] وقد فتح هذا الأفقُ الواسعُ المجالَ أمام الشباب لتكوين آرائهم والتعبيرِ عنها بشكلٍ مستقلّ نسبيًّا، ومن ثمَّ أعطاهم القدرةَ على معارضة الهياكل الرسمية للسلطة القائمة؛ فحوّلوا أنفسَهم من أعضاءٍ مهمَّشين في المجتمع وغيرِ مؤثّرين في صنع الرأي العام إلى أفرادٍ نشِطين وفعّالين ومدرِكين للذّات.[29]

في موازاة ما تَقدّم، وفي أثناء العمل على تمكين الشباب اقتصاديًّا وسياسيًّا، يجب عدمُ إهمال نوعينِ من التمييز في المجتمع – التمييزِ على أساس الهُوية، والتمييزِ على أساس النوع الاجتماعي. ويبقى هدفًا محوريًّا العملُ على معالجة معضلة المساواةِ بين الجنسين وتمكينِ المرأة في المنطقة العربيّة؛ لأنّ «التنمية التي لا تُشارك فيها المرأةُ تنميةٌ معرَّضةٌ للخطر»، كما ورد في تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة للعام 1995.[30] يجب أيضًا إيلاءُ الاهتمام الكافي لبناءِ مجتمعاتٍ شاملةٍ للجميع، على أساس استحقاقات المواطَنة الكاملة والمتساوية في ظلّ تعدُّد الأعراق والثقافات، بُغيةَ استيعاب تعقيدات حقوق الأقليات والوفاءِ بها (الإطار 10).[31] ففي وضع المنطقة العربية الراهن، لا يُمكن تصوُّرُ نجاح أيّ برامجِ عملٍ أو سياساتٍ عامة لتمكين الشباب لا تتعامل بجدّية مع ترسيخ مفهوم المواطَنة الشاملة للجميع. وللإنصاف، يبقى هذا الهدفُ بعيدَ المنال حتى في بعض الديمُقراطيات الناضجة، حيثُ لا يزال مفهومُ المواطَنة قيدَ العمل وبحاجةٍ إلى التطوير.

تعزيزُ دور الشباب في تحقيق السلام والأمن

يُهيّئ السلامُ والأمن البيئةَ المُواتية لوضع قطار التنمية الإنسانية العربية على السكّة السليمة بعد أن كشفت أحداثُ العام 2011 إخفاقاتِه، وأهدرت عواقِبُها جزءًا كبيرًا من المكاسب التنمَوية التي تحقَّقت سابقًا. ويقتضي ذلك حلَّ النزاعات المستجِدّة أو تلك القائمةِ منذ زمنٍ عبر المنطقة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية،[32] إضافةً إلى الاستثمار في تطوير آليّاتٍ إقليميةٍ فعّالة تتصدّي للنزاعات وتبني السلام. فالتعاونُ الإقليمي هو السبيلُ العمليّ الوحيد لتحقيق السلام والأمن استنادًا إلى إرادة شعوب المنطقة دون الحاجة إلى استدعاء تدخُّلٍ خارجي، كما أنه الإطارُ الأنسب لحثِّ الحكومات على الالتزام بالعمل جماعيًّا لتحسينِ نوعيّة حياةِ المواطنين ومواجهةِ أسباب النزاعات لا أعراضِها؛ من خلال أدواتٍ جديدة لتعزيز آفاق التغيير السلمي، بالاستناد إلى خطابٍ معتدل يقوم على ثقافة الحوار ومفهومِ المواطَنة.

يمكن للشباب أن يكونوا عناصرَ فاعلةً بالغةَ الأهمية في تحقيق السلام والأمن إذا ما جرى دعمُ مشاركةٍ شبابيّةٍ نشِطةٍ ومنهجيّةٍ ومُجدِيَة في هذا المجال، لأنّ الأمرَ يُشكّل ضرورةً ديمُغرافيّة وسياسية في آنٍ واحد. ويوفِّر القرار 2250 الصادرُ عن مجلسِ الأمن الدَّولي عام 2015، بشأن مشاركة الشباب في عمليات إحلال السِّلم وحلِّ النزاعات وتحقيقِ الأمن، أساسًا قويًّا لهذا الغرض. ويُمكن

الإطار 10

إعلانُ مراكش حول «حقوق الأقليّات الدِّينية في العالم الإسلامي»

يُمثِّل إعلانُ مراكش جهدًا يستحقّ الثناءَ لكَوْنه يؤكِّد على أهمية المواطَنة المتساوية والتصدي للتمييز واللجوء إلى العنف والسلاح لحسْم الخلافات وفرْض الآراء والاختيارات، ويدعو «علماء ومفكري المسلمين أن ينظروا لتأصيل مبدأ المواطنة الذي يستوعب مختلف الانتماءات». وهذا يُعيد الدعواتِ التي وجَّهها تقريرُ التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 من أجل بناء مفهوم المواطَنة على أساس المساواة والشمول، لأنّ «البشر يولدون في ظروف وأوضاع مختلفة وتتنوع الأساليب المتاحة لهم للوصول إلى الخيارات الكفيلة بتعزيز قدراتهم، غير أنهم جميعًا يستحقون الحقوق الأساسية نفسها. ويجب أن يكون حق المواطنة واحدًا وموحَّدًا لجميع الأشخاص الذين يعيشون في بلدٍ ما، بصرف النظر عن الأصول الإثنية والمعتقدات الدينية والنوع الاجتماعي والصحة والثقافة والثروة أو أية خصائص شخصية أخرى».[أ]

المصدر: أنظر http://www.marrakeshdeclaration.org/marrakesh-declaration.html

أ. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2009، ص. 194.

الشكل 10

المشاركة السياسية للشباب في المنطقة العربية: أصوات خارج صناديق الاقتراع

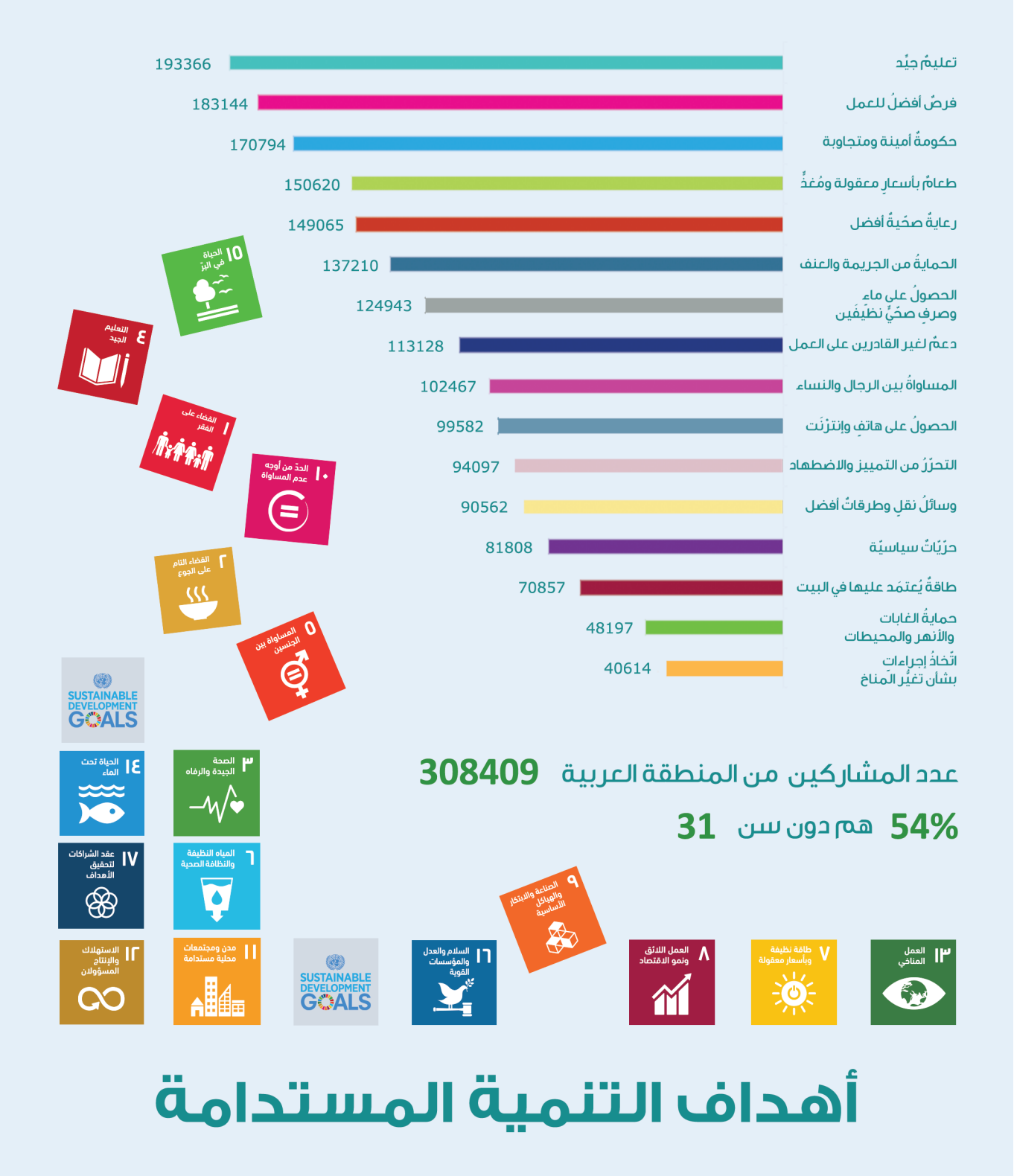

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2014 (بالإنجليزية).

أيضًا تطويرُ مناهجَ محليةٍ للتربية من أجل السلام تعمل على تعميم قِيَم التعايُش السلميّ المشترك، والتسامح، وقبولِ الآخر؛ ما قد يساعد الشبابَ على حماية أنفسِهم من مخطّطات جماعات التطرُّف العنيف التي تُسيء استخدامَ الدِّين لتبرير منهجها الإقصائيّ والتدميري.

في البلدان التي تشهد اتّساعًا للاستقطابِ الاجتماعيّ بشأن القضايا المرتبطةِ بالتمييز الطَّبقيّ، على سبيل المثال، يمكن للشبابِ الناشِطين على المستوى المحليّ أن يُساعدوا أيضًا على بناء تَوافُقٍ في الآراء داخل المجتمعات وتعزيزِ روح التضامن فيها. إضافةً إلى ذلك، يُعَدّ دمجُ الشباب في مسارات السِّياسة المحليةِ الرسميّة مفتاحًا هامًّا للحدّ من التطرُّف العنيف.

يُحذِّر التقريرُ من أنّ تجاهلَ أصواتِ الشباب وإمكاناتِهم سيؤدّي إلى تَصاعُد وتيرة عدم الاستقرار وتزايُدِ مخاطر التّشظّي الاجتماعيّ وتَفكُّكِ الدَّولة، إلّا أنه يؤكِّد أيضًا، وبما لا يدع مجالًا للشكّ، على أنّ الشبابَ ليسوا جزءًا من المشكلة بقدْر ما هم مفتاحٌ أساسي للحل. وقد يكون الحلُّ كلُّه في أيديهم؛ إذ هم الذين يَملكون المستقبل، وهم القادرون على الدفع بفكرٍ متجدّد تحتاجه المنطقةُ أشدَّ الاحتياج.

في ظل حالة عدم اليقين السائدةِ عبر المنطقة حاليًّا، يَسهل فقدانُ النظرة الشاملة البعيدةِ المدى. فمَع توالي الأزمات واحدةً تِلْوَ الأُخرى، غالبًا ما يتحوّل اهتمامُ أصحاب القرار إلى الأمور الطارئة على حساب القضايا الاستراتيجية. لذا، لا بدَّ من مراجعة الذات لإعادة تقييم الأوضاع بتأنٍ وتدبُّرِها بشكلٍ شامل؛ بحثًا عن الأسباب الأساسية خلفَ تصاعُد حدّة المشكلات التي يواجهها عددٌ متزايدٌ من البلدان العربيّة.

لهذه الغاية، يَستند هذا التقريرُ إلى مجموعةٍ من الخلاصات ليَقترح على أصحاب القرار ملامحَ النموذج التنمَويّ الجديد، المشروحِ في الشكل 9 بأبعاده الاستراتيجية الثلاثة؛ الأمرُ الذي سيُمكّنهم من الاستثمار في الشباب بما يُعظِّم آفاقَ الاستفادة منهم، كفرصةٍ من شأنها إحداثُ طفرةٍ هائلة في مستقبل التنمية في المنطقة.

من ناحيةٍ أُولى، يقتضي ذلك التخلّيَ عن التعامل التقليدي مع الشباب من منظورٍ ضيّق يعتبرهم عبئًا تنمَويًّا، وعدمَ الاكتفاء بنَهج السياسات والاستراتيجيات الوطنية للشباب التي تتعامل معهم كأنهم 'مشكلةٌ يجب حلُّها' – وهو النهج الذي درجت العادةُ على اعتماده في عددٍ من البلدان العربية. فهذا النهجُ يتَّسم بجزئية المنظور ويعتمد على إيجاد 'حلولٍ لمشاكل الشباب' على المدى القصير، كلَّما وأيْنما ظهرت؛ غافلًا عن أنّ معظمَ تلك «المشاكل» هي في الواقع انعكاساتٌ لإخفاقات النموذج التنمَوي القائمِ حاليًّا.

من ناحيةٍ ثانية، يستلزم الأمرُ إدماجَ مقترحات هذا التقرير في صلْب السّياسات الوطنية العامة الكُلِّية والقِطاعية، وعدمَ التعامل معها كتدخُّلاتٍ منعزلة، وإشراكَ الشباب في تطوير تلك السّياسات من خلال مساراتٍ تشاوُريّةٍ مكثّفة مع الأطراف المعنيّة كافّةً بما يضمن مشاركةَ جميع شرائح هذه الفئة العُمريّة. وينبغي للمسؤولية عن تنفيذ السياسات المذكورة ورصْدها ألّا تُرمى على عاتق جهةٍ واحدة – كوزارة الشباب أو المجلس الأعلى للشباب، مثلما هو سائدٌ في العديد من البلدان العربية – بل أن تتولّاها وزاراتُ التخطيط واللجانُ المشتركة بين الوزارات بقيادة أعلى هرَم السلطة السياسية، إذا أمكن.

في الاتجاه ذاتِه، تأتي أجنْدةُ التنمية المستدامة للعام 2030 التي تَوافق عليها العالمُ أجمعُ كخارطة طريقٍ مشتركة للمستقبل، وتدعو إلى إشراك جميع أطراف المجتمع الفاعلين – ومن ضمنهم الشبابُ تحديدًا – في كل الجهود الرامية إلى تنفيذها. وتؤكّد الأجنْدةُ في نصّها على أنّ: «الشباب، إناثًا وذكورًا، هم عوامل التغيير الحاسمة، ولذا فإنهم سيجدون في الأهداف الجديدة مجالًا يُوجِّهون من خلاله قدراتِهم اللامتناهيةَ في إطار سعيِهم الدؤوب إلى إيجاد عالمٍ أفضل».[33]

بناءً على ما تَقدَّم، يقترح هذا التقريرُ أن يُكوِّن سعيُ البلدان العربية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي التزَمت بها إطارَ عملٍ واسع لتمكين الشباب وإدماجِهم في العملية التنمَوية في بلدانهم على نحوٍ ملموس. أمّا نقطةُ البداية، فيُمكن أن تكون التعامل مع الأولَويات التي حدّدها شبابٌ من 19 بلدًا عربيًّا شاركوا في المشاورات التي أُجريت إبّانَ إعداد هذا التقرير. وجاءت تلك المشاوراتُ متوافقةً مع عددٍ من المُسوحِ الإقليميةِ والعالمية الأُخرى التي جمعت آراءَ الشباب وتصوّراتِهم، مثل استطلاع «العالم الذي نُريد» الذي أُجريَ لتحديدِ أوْلَوياتِ أجنْدة التنمية لما بعدَ العام 2015 (الشكل 10).

الهوامش

1 Moller 1968.

2 UNDP 2015.

3 التقسيم الذي يتبعه مكتب تقرير التنمية الانسانية لمناطق العالم: شرقِ آسيا والمحيط الهادئ، أوروبا وآسيا الوسطى، أميركا اللاتينيّة ومنطقةِ البحر الكاريبي، المنطقة العربية، جنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء.

4 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2013أ.

5 Malik 2011.

6 Malik and Awadallah 2011.

7 أنظر: http://fsi.fundforpeace.org/.

8 كبير 1999.

9 منظمة العمل الدولية 2014، البنك الدولي 2015.

10 منظمة العمل الدولية 2014.

11 Robalino and others 2013.

12 البنك الدولي 2013.

13 فمثلا نسبة التصويت عند جميع الفئات العمرية في جميع البلدان العربية بحسب «مسح القيم العالمي» هي أدنى من المعدل العالمي.

14 صلتك-غالوب 2013.

15 Desai and others 2014.

16 IPU 2014.

17 البنك الدولي 2015.

18 Save the children 2014.

19 UNICEF 2015.

20 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2004، ص 8.

21 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2005.

22 UCDP/PRIO 2014.

23 SIPRI 2015.

24 SIPRI 20151.

25 أنظر: https://government.defenceindex.org/#close.

26 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002.

27 Halfon and others 2014.

28 Bennett 2012; Arvizu 2009.

29 Issam Fares Institute 2011; Norris 2012.

30 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002.

31 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2009.

32 اعتمد مجلس الأمن الدولي عددا من القرارات بشأن انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة (RES 242,343) والبناء غير القانوني للمستوطنات في الأراضي العربية المحتلة (RES 446,452,465).

33 UN General Assembly 2015.

الأوراق الخلفية

باللغة الإنجليزية

Akin, T. and I. Diwan. 2014. Dynamic Evolution of Youth Preferences and Values in the World Value Survey.

Daoud, Y. 2014. The State of the Palestinian Economy under Occupation: Repercussions for Palestinian Youth.

Dewachi, O. 2014. Iraq: Reflections on Decades of Violence and Precarious Living.

Marler, I. and Z. Ali. 2014. Young Women in Arab Countries Today: Facing Challenges, Mobilising for Change.

Marouani, M.A. 2014. Regional Integration, Mobility, and Trade in the Arab Region.

Mehchy, Z. 2014. Socio-Economic Impact of Syrian Crisis.

Mhaissen, R. 2014. Grassroots Youth Activism in the Arab Region.

Moaddel, M., and J. DeJong. 2014. Cross-National Variation and Trend in Values among the Youth in Selected Arab Countries.

Salehi-Isfahani, Djavad. 2014. Education Inequities in the Arab Region.

Zaatari, Z. 2014. Changing Dynamics and the Arab Family: Youth Challenging Patriarchy.

باللغة العربية

ريان ماجد. 2014. التبدّلات والتحدّيات في المنطقة العربية منذ العام 2010.

باللغة الإنجليزية

Arab Barometer. 2014. Arab Barometer – Wave III Data. http://www.arabbarometer.org/instrumentsand-data-files.

Arvizu, S. 2009. "Creating Alternative Visions of Arab Society: Emerging Youth Publics in Cairo." Media Culture Society 31(3): 385–407.

Bennett, W.L. 2012. "The Personalization of Politics: Political Identity, Social Media, and Changing Patterns of Participation." The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science 644(November): 20–39.

BP (British Petroleum). 2015. Statistical Review of World Energy 2015. Data Workbook. http://www.bp.com/content/dam/bp/excel/energy-economics/statistical-review-2015/bp-statistical-review-of-world-energy-2015-workbook.xlsx.

Desai, R.M., A. Olofsgård, and T.M. Yousef. 2014. "Exclusion and Dissent: Explaining Political Action among Youth." Paper presented at the Annual Conference of the Economic Research Forum (ERF), March 2015, Tunis.

Gallup. 2015. Gallup Analytics. http://www.gallup.com/topic/global_analytics.aspx.

Halfon, N., K. Larson, M. Lu, E. Tullis, and S. Russ. 2014. "Life Course Health Development: Past, Present and Future." Maternal and Child Health Journal 18(2): 344–365.

ILO (International Labour Organization). 2014a. KILM (Key Indicators of the Labour Market) Database. http://www.ilo.org/empelm/what/WCMS_114240/lang--en/index.htm. [1] [6]

———. 2014b. Global Employment Trends 2014: Risk of a Jobless Recovery. Geneva. http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_233953.pdf [1] [8]

———. 2014c. Labour Market Transitions of Young Women and Men in Egypt. Work4Youth Publication Series No. 16. Geneva.http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/publication/wcms_247596.pdf.

———. 2014d. Labour Market Transitions of Young Women and Men in Jordan. Work4Youth Publication Series No. 14. Geneva.http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/publication/wcms_245876.pdf.

——. 2014e. Transition vers le marché du travail des jeunes femmes et hommes en Tunisie. Work4Youth Publication Series No. 15. Geneva. http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/publication/wcms_247560.pdf

IPU (Inter-Parliamentary Union). 2014. Women in National Parliaments. http://www.ipu.org/wmn-e/classif.htm.

Issam Fares Institute. 2011. A Generation on the Move. United Nations International Children›s Emergency Fund: New York; Issam Fares Institute: Beirut. HYPERLINK «http://www.unicef.org/media/files/Summary_Report_A_GENERATION_ON_THE_MOVE_AUB_IFI_

worldbank.org/curated/en/20131878203706///youthemployment- human-development-agendanext-decade.

Save the Children. 2014. "Too Young to Wed: The Growing Problem of Child Marriage among Syrian Girls in Jordan." http://www.savethechildren.org/atf/cf/%7B9def2ebe-10ae-432c-9bd0-df91d2eba74a%7D/TOO_YOUNG_TO_WED_REPORT_0714.PDF.

Silatech-Gallup. 2011. The Silatech Index: Voices of Young Arabs. Washington, DC: Gallup. Available at: http://content.gallup.com/origin/gallupinc/media/poll/pdf/Silatech.Report.2011.Apr.pdf.

———. 2013. "Volunteerism Linked to Entrepreneurship among Young Arabs." Index Brief. Doha, Qatar: Silatech; Washington, DC: Gallup. http://www.silatech.com/docs/default-source/silatech-index/silatech-index-brief-volunteerismlinked-to-entrepreneurship-among-youngarabs.pdf?sfvrsn=8.

SIPRI (Stockholm International Peace Research Institute). 2015. Military Expenditure Database. http://www.sipri.org/research/armaments/milex.

START (National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism). 2015. Global Terrorism Database. http://www.start.umd.edu/gtd/.

Tzannatos, Z. and Abu Ismail, K., 2013. Rethinking Economic Growth: Towards Productive and Inclusive Arab Societies. Presentation, Carnegie Middle East Centre. 8 February 2013. http://carnegieendowment.org/201307/02//rethinking-economic-growth-towardsproductive-and-inclusive-arab-societiesevent-3947.

UNICEF_MENARO_.pdf%20» http://www.unicef.org/media/files/Summary_Report_A_GENERATION_ON_THE_MOVE_AUB_IFI_UNICEF_MENARO_.pdf.

Kabeer, N. 1999. "Resources, Agency, Achievements: Reflections on the Measurement of Women's Empowerment." Development and Change 30(3): 435–64.

Konrad Adenauer Stiftung, Sigma Conseiland the Arab Observatory of Religions and Freedoms. 2016. Religion and Politics in NorthAfrica. Results Presentation of Surveys in Tunisia,Algeria, Morocco, Libya and Egypt. Tunis, 10 May2016. http://www.sigma.tn/upload/1463395132.pdf

Malik, A. 2011. Human Development and the Arab Development Model: Some Reflections. Arab Human Development Report Research Paper Series. New York: UNDP Regional Bureau for Arab States.

Malik, A., and B. Awadallah. 2011. "The Economics of the Arab Spring." CSAE Working Paper. Oxford, UK: University of Oxford.

Moller, H. 1968. "Youth as a Force in the Modern World", Comparative Studies in Society and History 10 (3): 237–260.

Norris, P. 2012. "The Impact of Social Media in the Arab Spring." Mimeo. February 2012. Harvard Kennedy School of Government, Cambridge: Massachusetts.

Robalino, D., D. Margolis, F. Rother, D. Newhouse, and M. Lundberg. 2013. "Youth Employment: A Human Development Agenda for the Next Decade." Social Protection Discussion Paper No. 1308. Washington, DC: World Bank. http://documents.

Countries. New York. http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/ahdr2009e.pdf.

————.2013a. "Projection on Human Development Index Growth by Region." New York. http://hdr.undp.org/en/content/projectionhuman-development-index-growth-region.

———. 2013b. Water Governance in the Arab Region. Managing Scarcity and Securing the Future. New York. http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/library/huma_development/water-governance-in-the-arab-region.html.

———. 2014. Human Development Report 2014—Sustaining Human Progress: Reducing Vulnerabilities and Building Resilience. New York. http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr14-report-en-1.pdf.

———. 2015. Human Development Report 2015 –Rethinking Work for Human Development. New York. http://hdr.undp.org/sites/default/files/2015_human_development_report.pdf.

UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees). 2015. Population Statistics. Geneva. http://popstats.unhcr.org/en/time_series.

UNICEF (United Nations Children's Fund). 2015. Education Under Fire: How Conflict in the Middle East is Deriving Children of Their Schooling. http://www.unicef.org/mena/Education_Under_Fire.pdf.

UN (United Nations) General Assembly. 2015. "Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development". Resolution Adopted by the General Assembly on 25 September 2015. A/RES/701/.

UCDP (Uppsala Conflict Data Program). Various Years. Uppsala Conflict Data Program Database. http://www.ucdp.uu.se/gpdatabase/search.php.

———. 2015. UCDP Battle-Related Deaths Dataset v.52014-1989 ,2015-.

UCDP/PRIO (Uppsala Conflict Data Program/ Peace Research Institute Oslo). 2014. Armed Conflict Dataset v.42014-a, 1946 – 2013. http://www.pcr.uu.se/research/ucdp/datasets/ucdp_prio_armed_conflict_dataset/.

———. 2015. Armed Conflict Dataset v.4 - 2014 –1946, 2015

UN (United Nations). 2014. My World 2015. New York. http://data.myworld2015.org/. UN-DESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs). 2013. World Population Prospects: The 2012 Revision, Vol.II New York. http://esa.un.org/unpd/wpp/DVD/.

UNDP (United Nations Development Programme). 1995. Human Development Report 1995. New York: UNDP; New York: Oxford University Press. http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/256/hdr_1995_en_complete_nostats.pdf.

———. 2002. Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations. New York. http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/ahdr2002e.pdf.

———. 2004. Arab Human Development Report 2004: Toward Freedom in the Arab World. New York. http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/ahdr2004e.pdf.

———. 2009. Arab Human Development Report 2009: Challenges to Human Security in the Arab

http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/701/&Lang=E.

UN (United Nations) News Centre. 2015a. "Libya: Ban urges parties to reject violence, act quickly on draft peace plan." 2 October. HYPERLINK «http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=52120»http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=52120#.VriJrvl96M8.

———.2015b. "Human Cost of Iraq Crisis is 'devastating,' UN deputy relief chief warns, urging increased humanitarian aid." 30 November. http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=52688#.V-QrhE1954e.

UNOCHA (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs). 2016a. "2016 Humanitarian Needs Overview - Yemen". http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2016_HNO_English_%20FINAL.pdf.

———. 2016b. "2016 Humanitarian Needs Overview - Syrian Arab Republic". https://www.humanitarianresponse.info/en/system/files/documents/files/2016_hno_syrian_arab_republic.pdf.

UNRWA (United Nations Relief and Works Agency). 2015. "UNRWA in Figures, as of 1 January 2015." Jerusalem. http://www.unrwa.org/sites/default/files/unrwa_in_figures_2015.pdf.

World Bank. 2013. Jobs for Shared Prosperity: Time for Action in the Middle East and North Africa. Washington, DC. http://hdl.handle.net/1098613284/

———. 2015. World Development Indicators 2015. http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators.

WEF (World Economic Forum). 2012. Addressing the 100 Million Youth Challenge. Perspectives on Youth Employment in the Arab World in 2012.Geneva, Switzerland: World Economic Forum. http://www3.weforum.org/docs/WEF_YouthEmployment_ArabWorld_Report_2012.pdf.

باللغة العربية

أبو بكر ناجي. لا تاريخ. "إدارة التوحش: أخطر مرحلة ستمر بها الأمة". مركز الدراسات والبحوث الاسلامية.

الأمم المتحدة. 2015. تقرير الأهداف الانمائية للألفية 2015. تموز 2015.
[http://www.un.org/ar/millenniumgoals/pdf/MDG.2015.rept.pdf]

اذاعة الأمم المتحدة. الأخبار والاعلام. 2014. «الأسكوا تعمل مع الدول العربية على تطوير السياسات الوطنية المعنية بالشباب». 28 كانون أول 2014.
http://www.unmultimedia.org/arabic/radio/archives/154978/#.V-k-NU195hE

الألكسو (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) وإنجاز العرب. 2014. «إعداد الشباب العربي لسوق العمل: استراتيجية لإدراج ريادة الأعمال ومهارات القرن الـ21 في قطاع التعليم العربي». آذار/ مارس 2014.
http://www.projects-alecso.org/wp-content/uploads/2014-/05/ استراتيجية-ريادة-الأعمال-ومهارات-القرن-الـ-21-في-قطاع-التعليم-العربي.pdf

الاسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) .2013. «السياسة الوطنية للشباب. تقرير تقني حول القضايا والأولويات والسياسات المتعلقة بالشباب في بعض الدول العربية». الأمم المتحدة/ نيويورك.
[http://css.escwa.org.lb/SDD/docs/Mar14-RegionalReport.pdf]

الأونيسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة).

2011. التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2011: الأزمة الخفية: النزاعات المسلحة والتعليم.
http://unesdoc.unesco.org/images/00190019/07190743/a.pdf

———.2012. «التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2012: الشباب والمهارات: تسخير التعليم لمقتضيات العمل».
http://www.unesco.org/new/ar/education/themes/leading-the-international-agenda/efareport/reports/2012-skills/

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم. 2014. تقرير المعرفة العربي للعام 2014. الشباب وتوطين المعرفة.
http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/huma_development/arab-knowledge-report-20140.html

المنظمة العربية لحقوق الإنسان .2013. تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي (2011–2013): مشهد التغيير في الوطن العربي: ثلاثون شهراً من الإعصار، القاهرة، حزيران/ يونيو 2013.
http://www.aohr.net/wp-content/uploads/201306/

بهجت قرني. 2014. "التنمية الإنسانية في القرن الحادي والعشرين: أولوية التمكين". مركز دراسات الوحدة العربية. آب/ أغسطس 2014.

جامعة الدول العربية – إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة. 2014. التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية.
http://www.zohry.com/pubs/LAS-Migration-2014.pdf

صندوق النقد العربي. 2015. بطالة الشباب في الدول العربية". آب/أغسطس 2015.
[http://www.amf.org.ae/ar/content/-صندوق-النقد-العربي-يصدر-دراسة-حول-بطالة-الشباب-في-الدول-العربية0]

———.2015ب. تقرير "آفاق الاقتصاد العربي". سبتمبر 2015.
[http://www.amf.org.ae/ar/content/-تقرير-آفاق-الاقتصاد-العربي]

محمد العجاتي 2013. "جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية: من المجال الافتراضي إلى الثورة". بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية. 2016. طلبة الجامعة الأردنية(الخصائص، القيم والاتجاهات). نتائج الدراسة. 3 شباط. http://www.jcss.org/ShowNewsAr.aspx?NewsId=476

مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر" (2015). تقرير تنمية المرأة العربية 2015: المرأة العربية والتشريعات، 31/1/2015
http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/womens_empowerment/CAWTAR_report.html

يوسف كرباج. 2013. «هل تؤدي الثورة الديموغرافية إلى ثورة ديمقراطية؟ نموذجا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا». المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات. مارس 2013.
[http://www.dohainstitute.org/file/Get/f9ed559c-7ef182-4481-e2-e264dd506c8a.pdf]

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

بعد خمس سنواتٍ من انتفاضات عام 2011 التي اجتاحت المنطقةَ العربية، يتفحَّص تقريرُ التنمية الإنسانية العربية لعام 2016، عن كثَب، التحدّياتِ التي تُواجه الشبابَ (في أعمار 15–29 سنة) في المنطقة العربية. فجيلُ الشباب الحالي أكبرُ مجموعةٍ شبابيّة في هذه المنطقة على مدى السنوات الـ50 الماضية، ويُكوِّن 30 في المئة من سكّانها الذين يبلغ عددُهم 370 مليونَ نسمة. وفي سياق توقُّعاتٍ اقتصاديةٍ سلبية، يدعو التقريرُ إلى التركيز على تمكين الشباب من منظورَي السكّان والتنمية الإنسانية.

يُواصل الشبابُ في المنطقة العربية مواجهةَ سياساتٍ وسياقاتٍ تَستبعدهم، سياسيًّا أو اجتماعيًّا أو اقتصاديًّا. ومع الصراع المستمر في بضعة بلدانٍ عربية، صار بعضُ الشباب ضحايا أعمال العنف أو مرتكبيها؛ ويُواجه العديدُ منهم تحدّياتٍ كبيرةً تدفعهم لهجرةٍ قسْرية. يسعى تقريرُ التنمية الإنسانية العربية لعام 2016 لإثباتَ أنّ في إمكان البلدان العربية تحقيقَ قفزةٍ كبيرة إلى الأمام في مجال التنمية، وتعزيزَ الاستقرار، وتأمينَ هذه المكاسب على نحوٍ مستدام؛ إذا تبنَّت سياساتٍ تُعطي الشبابَ حصةً في تشكيل مجتمعاتِهم وتَجعلهم محطَّ الاهتمام – سياسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا.

يدعو تقريرُ التنمية الإنسانية العربية لعام 2016 إلى صياغة نموذجِ تنميةٍ ذي تَوجُّهٍ شبابي، يُركِّز في الوقت نفسه على بناء قدرات الشباب وتوسيعِ الفرص المتاحةِ لهم. ويتطلّب بناءُ القدرات إصلاحًا في السياسات والخدمات الأساسية التي تُؤثِّر في تعليم الشباب، وصحّتِهم، وقدرتِهم على كسب لُقمة العيش واستعدادِهم للقيام بذلك. ويتناول توسيعُ الفرص تحدّياتٍ أكبرَ على المستوى الكُلّي تُواجه الشبابَ فيما يحاولون المشاركةَ الفعّالة في المجالات السياسيةِ الرسمية، والتعبيرَ عن آرائهم، وممارسةَ حقِّهم في المساءلة المدنية؛ وفيما يُكافحون البطالة، محاولينَ إيجادَ وظائفَ مستقرّةٍ ولائقة. ويتناول هذا الجانبُ أيضًا مختلفَ أشكال اللّامساواة، سواءٌ على أساس الجنس أو العِرق أو الدِّين أو غيرِ ذلك، التي قد تُعيق الشبابَ عن تحقيق كامل إمكاناتهم. ويعتبر التقريرُ تحقيقَ السلام والأمن على الصعيدَين الوطنيّ والإقليمي شرطًا أساسيًّا لمستقبلٍ يُناسِب الشباب.

A.15.III.B.12
ISBN: 978-92-1-626025-5